الباب الثاني

انتشار جرائم الفساد

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول
في اليابان

تنتشر جرائم الفساد في اليابان على نطاق واسع.

فقد تم اكتشاف قضية رشوة لرئيس الوزراء تاكيشيتان بعد أن أثبت البرلمان أنه تورط في فضيحة مالية مع شركة ريروليست فتقرر عزله من منصبه.

وقامت شركة لوكهيد بتقديم (٢٥) مليون دولار رشوة إلى مسؤولين في الحكومة اليابانية لكفالة بيع طائراتها من طراز ترايستار ل (١٠١١) وعند افتضاح أمر هذه الرشوة استقال رئيس الوزراء الياباني كاكاوي تاناكا وتم تقديمه للمحاكمة وإدانته بجرم الرشوة[١].

وتم اتهام وزير الزراعة توشيكاتو ماسووكا بقضايا فساد واختلاس أموال الدولة مما أدى إلى انتحاره.

وقد خلفه الوزير توريهيكو الحاجي وتم اتهام هذا بجرائم تزوير حسابات مالية تتعلق بنشاطاته السياسية وطالبت المعارضة باستقالته من الحكومة.

واستولى رئيس الوزراء هوسو كادا على جميع أسهم شركة ينيون تلجراف اندتليفون كورب وقام ببيع ١٩٩ سهماً منها وحصل على أرباح مقدارها ٢٠٠ مليون ين ياباني وعند اكتشاف هذه الفضيحة قدم استقالته من رئاسة الحكومة[٢].

❖❖❖❖

الفصل الثاني
في الولايات المتحدة

وفي الولايات المتحدة الأمريكية حذر الرئيس بوش كافة الوزراء بأنه سيقوم بعزل أي وزير لا يلتزم بأحكام القانون أو حتى من تحوم حوله الشبهات.

وعندما أدلى الرئيس نيكسون وهو رئيس الجمهورية سنة ١٩٧٤ ببيانات كاذبة أمام

---

(١) راجع كتاب الفساد والاقتصاد العالمي المرجع السابق ص٢٤.

(٢) راجع كتاب غسيل الأموال في مصر والعالم للدكتور حمدي عبد العظيم ص٦٦.

لجنة التحقيق التي شكلت للتحقيق في فضيحة ووترجيت اعتبر الكونجرس أن سلوك الرئيس الأمريكي يشكل إهداراً للحكم الدستوري وقرر تقديمه للمحاكمة وقد تم تنظيم لائحة اتهام له بالتهم التالية:

أ ـ الإدلاء ببيانات كاذبة أو مضللة لسلطات التحقيق.

ب ـ حجب الأدلة المادية (الأشرطة) أو (المعلومات) عن سلطات التحقيق.

ج ـ التدخل والتغاضي والرضا وإعطاء النصح للشهود للإدلاء ببيانات كاذبة ومضللة لسلطات التحقيق الشرعية.

د ـ التدخل في مجرى التحقيق الذي تجريه وزارة العدل ومكتب المباحث الفيدرالي ولجان الكونجرس.

هـ ـ الموافقة والتغاضي والرضاء لشراء سكوت الشهود الفعليين والمحتملين والأشخاص المشتركين في عملية السطو وغيرها من العمليات المحرمة قانوناً والتأثير في شهاداتهم مقابل مبالغ طائلة من المال.

و ـ محاولة إساءة استخدام الوكالة المركزية للمخابرات.

ز ـ إفشاء المعلومات المقدمة من موظفي وزارة العدل لمن شملهم التحقيق الرسمي بقصد مساعدتهم على الإفلات من المسؤولية الجنائية.

ح ـ الإعلان أو العمل على إعلان بيانات مضللة من شأنها إيهام شعب الولايات المتحدة ليعتقد أن هناك تحقيقاً كاملاً وافياً أجري من أعضاء السلطة التنفيذية في البيت الأبيض وأن هذا التحقيق قد أسفر عن براءة هؤلاء من التهم المنسوبة إليهم.

ط ـ العمل على جعل المتهمين والمدانين قضائياً ينتظرون معاملة خاصة مقابل صمتهم أو إدلائهم بشهادة الزور ومكافأة بعض الأشخاص على صمتهم أو على إدلائهم بشهادة الزور.

وتأسيساً على كل ما تقدم فإن ريتشارد نيكسون قد سلك مسلكاً فيه خيانة للأمانة المودعة فيه كرئيس للجمهورية وفيه إهدار للحكم الدستوري مما عرض حكم القانون ومبدأ العدالة للخطر الجسيم، بإلحاق الضرر بالغاً بشعب الولايات المتحدة، وبناءً عليه فإن ريتشارد نيكسون بهذا السلوك قد وجب اتهامه ومحاكمته وعزله من منصبه.

كان هذا مشروع قرار الاتهام وقد كان منتظراً أن يقر مجلس النواب هذا المشروع بأغلبية ٧٥٦ عضواً (منهم ٢١٤ من الديمقراطيين و ٦٢ من الجمهوريين ضد ٩٩ منهم ١٨ من الديمقراطيين و٨ من الجمهوريين).

وقد كشفت فضيحة وترجيت عن وجود مجموعة جرائم فساد قامت بها شركات

أمريكية لمسؤولين في الحكومة بتقديم مدفوعات غير قانونية لحملة نيكسون الانتخابية غطيت من خلال مصارف أجنبية[1].

وقد نشأ عن ذلك أن قدم نيكسون استقالته.

وفي عهد ريجان تبين أن حكومته قامت بتزويد إيران بالسلاح بالوقت الذي كانت فيه أمريكا قطعت علاقاتها السياسية معها كما زودت بثمن هذا السلاح متمردي الكونترا.

❖❖❖❖

الفصل الثالث
في إيطاليا

وفي إيطاليا كشفت التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة أن عددا كبيرا من رجال السياسة كانوا يتلقون رشاوي كبيرة من رجال الصناعة لسنوات طويلة، وأن قسماً من هذه الرشاوي كان يستخدم في تمويل الأحزاب السياسية.

وأن عددا من الوزراء ارتبطت أسماؤهم بفضائح مالية منهم وزير المالية ووزير الصحة مما أدى لاستقالتهم من مناصبهم.

حتى أن رئيس الوزراء جوليانو أماتو تعرض للاتهام بأنه يناصر الفساد والمفسدين في مجلس الشيوخ، بسبب إعلانه رغبة الحكومة إخراج الفاسدين من السجن مقابل اعترافهم بجرائمهم ودفع مبلغ من المال يساوي ثلاثة أضعاف قيمة المبالغ التي حصلوا عليها كرشاوي وقد رفض مجلس الشيوخ اقتراح رئيس الحكومة واتهمه بمناصرة الفاسدين، وكشفت التحقيقات التي أجراها القاضي انطونيو دي بيترو عن أن عددا كبيرا من رجال السياسة يتلقون رشاوي كبيرة من رجال الصناعة، وأن عددا من الأحزاب السياسية كانت تتلقى هبات ورشاوي غير مشروعة من رجال الأعمال مقابل إعطائهم عقود أشغال عامة، وكان كراكسي الذي تولى الحكم من سنة ١٩٨٣ و حتى سنة ١٩٨٧ رئيسا للوزراء رجلا فاسدا لحصوله على الرشاوي من الشركات الكبيرة، وقد قدم للمحاكمة وحكم عليه بالسجن عشر سنوات وفي سنة ١٩٩٤ تمكن من الهرب إلى تونس.

---

(١) راجع كتاب اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منشورات منظمة الشفافية الدولية ص٦ وعناصر بناء نظام النزاهة الوطني المرجع السابق ص٥٤.

وتبين استيلاء المسؤولين في الحزب الديمقراطي المسيحي على مبلغ (٤٠) مليون دينار من المبالغ المخصصة لإعادة بناء مدن في الجنوب التي تأثرت بزلزال سنة ١٩٨٠م

وفي سنة ١٩٩٩ ـــ ٢٠٠١ قامت شركة انيل بورسيا برشوة عدد من المسؤولين الحكوميين في عمان وقطر، والإمارات العربية المتحدة من أجل تسهيل تنفيذ عقود للشركة وقد تم فتح تحقيق مع هذه الشركة من قبل الحكومة الإيطالية[١].

❖❖❖❖

الفصل الرابع
في الصين

وفي الصين نشرت جريدة الشعب التي تنطق باسم الحزب الشيوعي الصيني عدة مقالات هاجمت فيها الفساد بين أعضاء الحزب الشيوعي والحكومة، وقالت: إن التفاقم الرهيب في حجم الفساد من شأنه أن يحطم بناء الاشتراكية؛ ومكاسب الثورة وخاصة أن الفساد كان يشمل تهريب البضائع والرشاوي والمضاربات، والتهديد بقتل الخصوم

وقد قام نائب رئيس الوزراء الصيني بحملة تطهير ضد الفساد شملت عدداً كبيرا من المسؤولين في الحزب والحكومة[٢].

وتبين أن رئيس لجنة التخطيط لمدينة بكين قد انتحر بسبب تورطه في جريمة الفساد.

وقضت محكمة شمال الصين بإعدام أربعة مسؤولين بتهمة تلقي الرشاوي أعوام ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ مجموعها ٧٤ ألف دولار من بينهم رئيس الحزب الشيوعي ورئيس الشرطة[٣].

وتنتشر الرشوة في الصين بين القضاة الذين يطلبون الرشوة، كما يطلبون الولائم من أجل الإسراع في، إصدار الأحكام، والأشخاص القادرين على الدفع هم الذين يحصلون على الأحكام التي يريدونها وانتشار الرشوة بين القضاة يعود إلى تدني الرواتب والظروف السيئة التي يعملون فيها[٤].

---

(١) راجع كتاب نظريات في أنظمة الحكم في الدول النامية للدكتور عبد الحميد متولي المرجع السابق الصفحة (٤٨).

(٢) راجع كتاب غسيل الأموال في مصر والعالم المرجع السابق ص٧٣.

(٣) راجع كتاب نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية للدكتور عبد الحميد متولي ص٥٠ المرجع السابق.

(٤) راجع كتاب غسيل الأموال في مصر والعالم المرجع السابق ص٨٦.

الفصل الخامس
في بنغلادش

وفي بنغلادش حدث انقلاب عسكري عام ١٩٨٢ على حكومة القاضي عبد الستار كان الدافع الرئيسي إليه محاربة الفساد الذي استشرى في عهد هذه الحكومة[١].

أذيع أن ثلث الإعانة الدولية التي تقدم إلى بنجلادش سنويا ومقدارها ١ر٢ مليار دولار كانت تذهب إلى جيوب المسؤولين في الحكومة. وقد صرح قائد الانقلاب الجنرال حسين أرشاد أن مهمته الأولى هي تحرير البلاد من الفساد، وأن الرشوة تنتشر في كل أنحاء الدولة، وقد استغل منصبه السياسي وقدم للمحاكمة وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة الفساد.

وفي شهر أيلول عام ٢٠٠٧ اعتقلت الحكومة البيحوم خالدة ضياء رئيسة وزراء بنجلاديش السابقة وابنها الأصغر، ووجهت لها تهمة الفساد وإساءة استعمال السلطة، وتضمنت التهمة ارتكاب تلاعب في مناقصة لتطوير الميناء الرئيسي في بنجلاديش واستغلال منصبها.

كما تم اعتقال الشيخة حسنة وهي رئيسة وزراء سابقة لقيامها بعملية ابتزاز، وحصولها على أموال بطرق غير مشروعة.

❖❖❖❖

الفصل السادس
في كوريا الجنوبية

وفي كوريا الجنوبية تم كشف حالات من الفساد قام بها عدد من المسؤولين في

---

(١) راجع كتاب الفساد والحكم المرجع السابق ص٦١.

راجع عناصر بناء نظام النزاهة الوطني المرجع السابق ص٥٥ وقد جاء فيه (وفي كوريا كانت القاعدة المؤسسية للديناميكية الاقتصادية للبلاد مصدراً رئيسياً للفساد حيث أوجدت نظاماً اقتصادياً تواطئياً والذي وفر القوة المحركة لنموه أي الفساد فالمجموعات التجارية الصناعية الرئيسية في كوريا والتي ظلت تتلقى التوجيهات للقيام بنشاطات تصنيعية موجهة للتصدير منذ عقد الستينيات من القرن الماضي فصاعداً استطاعت تطوير علاقات حميمة مع مسؤولين حكوميين كانوا في موقع يؤهلهم لتوزيع الامتيازات على مجتمع الأعمال).

الحكومة جرى اتهامهم بعمليات تزوير واختلاس ورشاوي تزيد عن تسعمائة ألف دولار، وشمل التحقيق عدداً من أقارب وأصهار رئيس الجمهورية وتم القبض على عدد من كبار المسؤولين في الحكومة بعد اتهامهم بجرائم اختلاس ورشاوي، تزيد على ألف مليون دولار، منهم نائب رئيس المخابرات المركزية وزوجته اللذين اتهما بتزوير مستندات للحصول على قروض تزيد على ٢١ مليون دولار[١].

وقامت شركات أمريكية بدفع رشاوي إلى الرئيس روه تاى وو واعترف أحد مستشاري هذا الرئيس بالحصول على رشاوي مقدارها (٢٠٠،٠٠٠) دولار وتبين أن الرئيس روه تاي وو حصل على رشاوي مقدارها ٦٥٠ مليون دولار أودعها في حسابات سرية بالبنوك. كما قدمت شركة لوكهيد مارتين الأمريكية رشوة له مقابل شراء صفقة طائرات مقدارها ١٢٠ طائرة اف ١٦.

واعترف رئيس أحد الكتل الصناعية بدفع مبلغ (٥٦) ألف دولار للمستشار وعند التحقيق ذكر بأنه دفع له هذا المبلغ كهدية وقد تم اعتقال هذا المستشار بتهمة الكسب غير المشروع[٢].

ويتقاسم المسؤولون الرشاوى التي يحصلون عليها مع رؤسائهم ولذلك تكون قيمة هذه الرشاوي عالية، وهي ظاهرة على الفساد الهرمي بأن تبدأ الرشوة من أسفل السلم الهرمي ويتم تقاسمها مع الموظفين في أعلى السلم.

❖❖❖❖

الفصل السابع
في مصر

وفي مصر انتشر الفساد بين رجال الحكم انتشاراً واسعاً، وفي دراسة أعدها الدكتور سعد الدين إبراهيم نشرها في الأهرام الاقتصادي أوضح فيها أن بنكين عالميين هما بنك مورجان وبنك التصدير الدولي وجها اتهاماً لمسؤولين مصريين في عهود سابقة بنهب وتهريب من ٣٥% إلى ٤٠% من القروض والمعونات التي كانت تقدم لمصر.

وتم تقديم عدد من الوزراء للمحاكمة بتهمة الرشوة واقتضاء عمولات، ومن هؤلاء

---

(١) راجع كتاب الفساد والحكم المرجع السابق ص١٥٤

(٢) راجع كتاب الفساد والحكم المرجع السابق ص١٢١.

وزير الكهرباء أحمد سلطان ووزير الطيران الذي حصل على عمولات في قضية شركة لوكهيد، كما تم تقديم عدد من كبار المسؤولين للمحاكمة كذلك بتهمة الرشوة من هؤلاء عبد الحميد حسن محافظ الجيزة ويحيى حسن محافظ المنوفية.

وفي سنة ١٩٨٢ قام المدعو توفيق عبد الحي بتهريب ٣٥ مليون جنية من الأموال العامة إلى خارج مصر بتسهيل من وزير التعمير عثمان أحمد عثمان.

تم اكتشاف حصول يوسف عبد الرحمن رئيس مجلس إدارة بنك التنمية والائتمان الزراعي على رشوة من بعض المواطنين نسبت لهم مخالفة لتعليمات البنك مما أدى لسرقة المال العام.

وكذلك تقديم رشاد عثمان شقة رشوة لأحد الوزراء استولى في مقابلها على ٩٠٠ فدان من أراضي الساحل الشمالي بوضع اليد.

في عهد أنور السادات تم اتهام زير الاقتصاد بالرشوة والفساد وتم عزله من منصبه وفي سنة ١٩٨٢ تم تقديم عصمت السادت للمحاكمة أمام محكمة القيم بتهمة الاختلاس.

وأصدرت المحكمة حكما في سنة ١٩٨٢ قضي بفرض الحراسة عليه وعلى أولاده وجاء بقرارها (لقد انقلبوا كالثعالب الضالة يتصيدون ضحاياهم يمتصون دماءهم يخربون اقتصاد مصر، ويلتهمون من خيراته، ويفسدون الحياة السياسية في البلاد، لا هم لهم إلا السطو والنهب وجمع المال، والاستيلاء على الغنائم، مسلحين بالجشع والأنانية وحب الذات، ومتخذين الحيلة والنصب والواسطة والرشوة وفرض الأتاوات بالإرهاب والتهديد ركابا إلى إثمهم وجرائمهم، بغرض الكسب السريع دون اكتراث بحكم القانون، دون النظر إلى أنهم بذلك يخرجون على مبادئ القيم ويخالفون أبسط قواعد الأخلاق، ذلك أنهم نفوس لهثت وراء الثراء فداست بأقدامها كل القيم الإنسانية مما يصدق عليهم وبحق أنهم عصابة المافيا التي ظهرت في مصر ونشرت فسادها في أرجاء البلاد، وفي الوقت الذي يعيش فيه أفراد الشعب تحت وطأة الحاجة ظلت هذه الفئة الطفيلية تسرح وتمرح دون رادع إلى أن استطاعت بوسائلها الخبيثة تكوين ثروة طائلة تقدر بالملايين من الجنيهات بالنسبة لكل واحد منهم.

وجاء في قرار المحكمة (تناشد المحكمة المسؤولين ألاَّ يتولى المناصب الاقتصادية ذات الأثر أشخاص لهم علاقات وتعاملات في سوق العمل حتى لا تتغلب عليهم طبيعة البشر فيستخدمون سلطاتهم المخولة لهم لحسابهم

وحتى تنأى المناصب بشاغليها عن مواطن الفساد ولا يكون الحقل الاقتصادي والمصرفي متسعا لتبادل المجاملات على حساب المصلحة العامة).

وتم ضبط المستشار إيهاب محمد الرئيس السابق لمحكمة الإسماعيلية الابتدائية في

الحصول على مبلغ مائة ألف جنيه رشوة مقابل بيع سيارات شركة الإسماعيلية المحظور بيعها لإعلان إفلاس الشركة وتم تقديمه للمحاكمة أمام محكمة جنايات القاهرة.

كما تم ضبط المستشار الدكتور كمال سعيد أستاذ هندسة الإنشاءات بجامعة عين شمس لقيامه بالحصول على رشوة مقدارها (٢٥) ألف جنيه مقابل إرساء مناقصات بخلاف القانون.

وتمت محاكمة المستشار ماهر الجندي محافظ الجيزة الأسبق لحصوله على رشوة مقدارها مليون جنيه من أحد رجال الأعمال وتم الحكم عليه بالحبس.

وفي سنة ٢٠٠٦ تم اكتشاف جريمة رشوة قدمت إلى رئيس هيئة النقل العام بالقاهرة نبيل المازني من كمال غبور العضو المنتدب لشركة صناعة وسائل النقل وكمال إبراهيم محمد رئيس الإدارة المركزية الفنية والمهندس نبيل الفاتح رئيس الإدارة المركزية للوقود إذ كان نبيل المازني يفشي الأسعار والمواصفات إلى كمال غبور فترسو عليه المناقصات التي شملت توريد ٢٥٠ أوتوبيس بمبلغ ١٠٨ مليون جنيه في سنة ٢٠٠٤ و ٦٩ أتوبيس في إبريل سنة ٢٠٠٥ بمبلغ ٣٠ مليون جنيه و ٦٢ أوتوبيس بمبلغ ٢٧ مليون جنيه في شهر سبتمبر سنة ٢٠٠٥ و ٨٠ أوتوبيس في سنة ٢٠٠٦ بمبلغ ٣٧ مليون جنيه.

وقد أحيلت القضية للنيابة العامة التي تولت التحقيق فيها واكتشفت أن المازني قام بإخفاء الأموال التي حصل عليها كرشاوي في سويسرا وألمانيا حيث كان يسافر مع كمال غبور ويضع هذه الأموال في البنوك السويسرية والألمانية.

وفي سنة ٢٠٠٧ اعترف ثلاثة مقاولين بتقديم رشاوي إلى مدير مكتب وزير قطاع الآثار أيمن عبد المنعم ومدير صندوق إنقاذ آثار النوبة حسن أحمد حسين تشمل مبالغ مالية وهدايا عينية مقابل إسناد أعمال مشروعات تابعة لوزارة الثقافة على شركاتهم بلغت (٢٤) مليون جنيه وقد صدر قرار بحبسهم من نيابة أمن الدولة[١].

---

(١) جاء في كتاب الفساد والحكم الصالح في الدول العربية الفصل الثاني والعشرون لمحمد السيد سعيد وايمان مرعي صفحة ٧٨٩ ما يلي: (أما الوسيلة الثالثة للفساد ي مصر من حيث الأهمية هي الرشاوي والاختلاسات وتسهيل الاستيلاء على المال العام والتي يتلقاها بعض المتنفذين في الحكومة والقطاع العام ووفقاً لإحصاءات النيابة الإدارية عام ١٩٩٥ ضبطت خمس آلاف قضية قيمتها تتجاوز ١٣ مليار جنيه وتشمل قضايا الرشوة وتسهيل الاستيلاء على المال العام اتهامات وجهت إلى نائب رئيس الوزراء سابق في شراء طائرات وأخرى إلى نائب آخر تلقى رشاوي من شركة وستنهاوس وصفقة للحديد وصفقة أوتوبيس من إيران وقضية غبور ورفله وقضية مصنع الورق بقيمة (٢٠٠) مليون دولار وكلها حتى العام ١٩٨٥ وحتى ذلك العام وصل (٩٦٨٢٠) بلاغ إلى جهاز المدعي

وكان أحمد عبد الفتاح المحامي السابق في هيئة قضايا الدولة أبرز من جذبهم وهج الفساد في مصر، وكان منتدباً في وزارة الزراعة عندما كان وزيرها يوسف والي ووكل إليه مسؤوليات هامة في الوزارة وعضواً في كافة اللجان ومجالس إدارة الهيئات والمعاهد والمراكز البحثية ومسؤلاً عن بيع أراضي الدولة. وتم ضبطه متلبساً بالحصول على رشوة مقدارها مليونا جنيه من الدكتور عبد الله سعد صاحب شركة الريف الأوروبي.

في ٢٣ مايو سنة ٢٠٠٢ أحال النائب العام في مصر تسعة عشر متهماً بينهم عضوان في مجلس الشعب بالفيوم هما بهاء مليحي وصبحي عويس بتهمة تشكيل عصابة مكونة من ٢٣ عضواً في الفيوم لسرقة الأراضي وتزوير المستندات مما أضاع مبلغ ١٦٤ مليون جنيه على الدولة.

وفي سنة ٢٠٠٢ أحالت النيابة العامة ١٢ مسؤولاً من كبار المسؤولين في هيئة الصرف الصحي وشركة الكراجات المصرية، والشركة العامة للتجارة، والشركة العامة للإنتاج والخدمات الزراعية بتهمة الرشوة.

وقضت محكمة أمن الدولة العليا بالحبس على ثلاثة قضاة هم عبد الناصر محمد نجم رئيس محكمة جنح النزهة، ويوسف مهران رئيس محكمة مصر الجديدة، وعلاء مأمون يحيى إسماعيل رئيس محكمة شمال القاهرة الابتدائية، بتهمة الرشوة في قضايا كانت منظورة أمام كل منهم[1].

وقد اتهم اللواء ن.أ وزير الداخلية الأسبق في مصر بأنه كان يعمل مستشاراً لفتحي الريان ويحصل على عمولة مقدارها نصف دولار عن كل برميل يتم التعامل فيه لحساب فتحي الريان في المضاربة على البترول وكان يقدم خدمات لشركات الريان. وكان إبن هذا الوزير يحصل على راتب شهري مقداره ألف جنيه من شركة الريان نظير إتمام عمليات توريد الذرة من مزارع الريان في الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصر.

واتهم رئيس مجلس الشعب رفعت المحجوب بقبض رشوة مقدارها ستمائة ألف جنيه مصري من أصل خمسة ملايين جنيه اتفق على دفعها له للسماح لفتحي الريان بإقامة مدينة سكنية والسماح لفتحي الريان السفر لخارج مصر بعد أن تم وضعه على قائمة

العام الاشتراكي يحمل اتهامات بالفساد).

(١) راجع كتاب الفساد في مصر تأليف عبد الخالق فاروق ص٥١.

المنوعين من السفر من قبل النائب العام[1].

كما تم تقديم رشوة لرئيس مصلحة الضرائب ووكيل أول وزارة المالية عام ١٩٨٨ مقدارها ٤٤٠ ألف دولار قدمت من شركة الريان بواسطة وكيل وزارة الزراعة السابق وشقيق رئيس مجلس الشعب مقابل إلقاء حجز الضرائب على شركات السفر المندمجة مع شركة الريان وتم إلغاء الحجز فعلاً[2].

❖❖❖❖

الفصل الثامن
في كازاخستان

في كازاخستان جرى اتهام رئيس الوزراء الأسبق كازاجلدين بجرائم الفساد، وتقاضي رشاوي تقدر بمئات الملايين، وقام بالهرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وطالبت الحكومة الكازاخستانية القبض عليه من الإنتربول، إلا أن منظمة الإنتربول رفضت القبض عليه وتسليمه بداعي أن التهم سياسية، مما دفع حكومة كازاخستان لتقديم شكوى إلى الجمعية العامة لمؤتمر الإنتربول أثناء مناقشة الفساد كجريمة دولية، وقال مندوب كازاخستان في المؤتمر (إنه يحتكم إلى أعضاء الجمعية العامة لمقاضاة إدارة منظمة لقيامها بإلغاء نشرة حمراء أصدرتها سلطات بلاده لملاحقة المتهم كازاجلدين رئيس وزراء كازاخستان الأسبق، وأوقفت أمانة المنظمة أمر ملاحقة هذا المتهم دوليا، وتساءل هل مهمة منظمة الإنتربول حماية عتاة المجرمين ومن آزروهم من الذين نهبوا أموال شعوبهم وهربوا بها مع أسرهم؟ ولمصلحة من يتم ذلك؟ وإن المنظمة تساعد كبار المجرمين على الهرب من وجه العدالة، بدلا من المساعدة في ضبطهم، إعادتهم لمثولهم أمام القضاة في بلادهم.

وقال مندوب كازاخستان إن المجرم الذي تلاحقه بلاده ارتكب العديد من جرائم الرشوة والفساد والانحراف ومنها قضية الرشوة من شركة سيارات كبرى بلغت ٢٠٠ ألف دولار، ورشوة أخرى مقدارها ٥٧ ألف دولار فضلا عن حصوله على رشاوى عديدة من

---

(١) راجع كتاب الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر للدكتور أحمد أنور ص١٤٨.

(٢) راجع كتاب الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر للدكتور أحمد أنور المرجع السابق ص١٥٢.

شركات إيطالية، كما تلقى من شركة بلجيكية منزلا وقطعة أرض تقدر قيمتها بحوالي مليونين و٥٠٠ ألف دولار، وارتكب ممارسات قانونية تسببت في أضرار كبيرة لمصلحة الدولة؛ منها وضع مكونات اقتصادية كبيرة لصالح شركات أمريكية، وتلقى رشاوي عند نقل ملكية الشركات إلى القطاع الخاص، وباع العديد من الشركات بأسعار بخسة مقابل رشاوي وعمولات فتم تقديمه للعدالة، حيث قضت إحدى المحاكم في كازاخستان بسجنه لمدة خمس سنوات كعقوبة على إحدى الجرائم وما زالت جرائمه الأخرى مطروحة أمام القضاء، ولكنه تمكن من الهرب متنقلاً بين أكثر من دولة، وأخيرا فهو يعيش في أمريكا حياة رغدة حيث يعمل في خدمته العديد من الخدم والموظفين، ويقيم في قصر فاخر مع عائلته تكلف أكثر من عشرة ملايين دولار، فضلاً عن امتلاكه العديد من العقارات والمنشآت والشركات والحسابات في البنوك، وجميعها من أموال الشعب الذي عانى من جرائمه التي تعد جنائية وليس لها طابع سياسي، وإن سلطات بلاده تكافح الفساد على أعلى مستوى لحماية الاقتصاد الوطني. وقال إن هناك وزيرين سابقين في الحكومة وعضوا سابقا بالبرلمان و٣٦ مسؤولا في كازاخستان متهمين. أكد أن بلاده ترحب بالتعاون مع جميع دول العالم لمكافحة الفساد وغسل الأموال، وناشد أعضاء الجمعية العامة دعم بلاده والتصويت لمصلحتها في هذا الموقف تصويب خطأ منظمة الإنتربول بإيقاف ملاحقة كازاجلدين رئيس الوزراء الأسبق، وتساءل هذا المجرم يقيم في نيويورك لماذا لا يتم القبض عليه؟ وأكد أن إيقاف ملاحقته يحرم كثيراً من البلدان من ملاحقة المجرمين الخطيرين المطلوبين بتهم مماثلة ويجب استعادته وتقديمه للعدالة وعدم تأييد قرار منظمة الانتربول حتى لا تقوض أحكام القضاء الوطني في كثير من البلدان والعمل على تنفيذها واحترامها.

❖❖❖❖

الفصل التاسع
في الفلبين

وفي الفلبين كان الفساد منتشراً انتشاراً مذهلاً، وقد وجه الاتهام إلى الرئيس ماركوس وزوجته ايميلدا باستخدام ملايين الدولارات لشراء العمارات الكبيرة في نيويورك من أموال اختلست وتم تهريبها إلى الولايات المتحدة الأمريكية كما وجه نفس الاتهام إلى

عدنان خاشقجي الذي كان شريكاً لماركوس.

وتبين أن الاختلاسات من أموال الدولة قدرت بمبلغ عشرة مليارات دولار.

وقامت حكومة اكينو بتجميد حسابات ماركوس وزوجته في بنوك سويسرا.

وقد أدى الغضب الشعبي في الفلبين من الفساد إلى الإطاحة بالرئيس الفلبيني جوزيف استرادا.

وقد صدر حكم على استرادا بالسجن المؤبد لتورطه في جرائم فساد اختلاس وسرقة ما يزيد على مليون دولار من الأموال العامة وقد استأنف هذا الحكم.

ويرى بعض العلماء أن الفساد تفاقم وانتشر في الفلبين في فترة الاستعمار الإسباني إلى أن بلغ ذروته في عهد الرئيس ماركوس.

وقد قدمت زوجة ماركوس المدعوة ايميلدا للمحاكمة بما مجموعه (٣٢) تهمة تهريب أموال للخارج، وقد حكمت محكمة فلبينية ببراءتها من هذه التهم بسبب عدم كفاية الأدلة، وهناك (٩٠١) قضية أخرى ضد ماركوس وزوجته وشركائهما بسرقة عشرة مليارات دولار من خزانة الدولة فترة حكم ماركوس التي استمرت (٢٠) عاماً.

❖❖❖❖

الفصل العاشر
في ألبانيا

ينتشر الفساد في الجهاز القضائي في ألبانيا وقد قام المجلس القضائي بعزل (٧٠) قاضياً بسبب الفساد وعدم الصلاحية وتم عزل ثلاثة قضاة لقيامهم بإطلاق سراح متهم بالاغتصاب دون الحكم عليه بأية عقوبة[1].

❖❖❖❖

(١) راجع كتاب عناصر بناء نظام النزاهة الوطني المرجع السابق ص٦٥.

الفصل الحادي عشر
في الأردن

وفي الأردن انتشرت جرائم الفساد في السنوات الأخيرة في عدد من المؤسسات في الدولة.

وقد أشار تقرير مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية إلى أن الأردن تحتل المرتبة ٥٣ من بين ١٧٩ دولة شملها التقرير بالنسبة لدرجة الفساد، وقد أظهر هذا التقرير أن الأردن منيت بتدهور في مرتبة الفساد فبعد أن كانت تحتل المرتبة ٣٧ أصبحت تحتل المرتبة ٥٣ أي أنها تدهورت نحو ١٦ درجة في الفساد هذا التدهور ناشئ عن انعدام وجود آلية شرعية لمعاقبة جرائم الفساد ومحاكمة الفاسدين.

مظاهر انتشار الفساد في الأردن عديدة وهي:

١ ـ فساد الغذاء والدواء

كان الفساد يحيط بتجارة الغذاء والدواء؛ فقد نشر وزير الصحة الأردني للدكتور عبد الرحيم ملحس في شهر كانون ثاني سنة ١٩٩٧ عدة بيانات عن الفساد الذي كان مستفحلاً في وزارة الصحة فيما يتعلق بالدواء والغذاء الذي يتم استيراده وطرحه في الأسواق.

وقد جاء في بيانه (وقد هددني أحد التجار بأنه سيرفع قيمة زجاجة دواء للبنج من ١٢ ديناراً إلى ٢٣ ديناراً وقال إذا رفضت منشيله من البلد وبنبطل نستورده فقلت له هسع بقوم برفش في بطنك إذا كنت زلمة بيعها.

فهم يتكلمون عن هامش الربح وكأنه آيات قرآنية مقدسة.

ليس هذا فقط يمكن للمرء أن يتحمل الكثير ولكن أن يكسروا القوانين ويرفضوا قرار محكمة العدل العليا لقلب الأبيض أسود وبالعكس فهذا ضرب من ضروب الخيال. وبكل بساطة جاءونا بتفسير للقانون بشكل جديد يتوافق مع مصالحهم الديناصورية فتجار الأدوية زبطوا الوضع في ديوان التفسير وزبطوا أنفسهم وإذا بالقضية خلال ٤ أيام تقفز عن الدور آلاف القضايا التي سبقتها لتحصل على نتيجة ٣ مقابل ٢ لصالح تفسيرهم طبعاً.

إن هناك قراراً لمحكمة العدل العليا يحكم عليهم وفجأة فإن ديوان تفسير القوانين يعطي النتيجة لصالحهم وهي نتيجة معاكسة تماماً لقرار المحكمة، لا أعلم أن هناك ما هو أعلى من قرار محكمة العدل العليا فلا أعرف كيف وجدوا منفذا في تفسير القانون ليصبح قرار المحكمة وإذا هو مجموعة أخطاء الأمر الذي يعني أنهم يمتلكون قوة وقوة رهيبة لا توصف خلال فترة وجيزة أتلف حوالي ٦٠٠ طن لحمة فاسدة خلال ستة شهور إضافة إلى مئات الأطنان من المواد الغذائية الأخرى غير الصالحة عدا عن إغلاق أكثر من ١١٤ مخبز لنستطيع أن نأكل خبزاً بعيداً عن الفئران والصراصير فهم يتعاملون معنا كأننا مزيلة العالم)

وقال الوزير أمام مجلس النواب (إن تجار الأدوية يجنون أرباحاً كبيرة وإن أحد تجار الأدوية طرح سعراً لدواء لمعالجة السرطان مقداره ١١٩ ديناراً وبعد المفاوضات معه من وزارة الصحة قبل تنزيله إلى ٥٧ ديناراً.

إن عدداً من تجار الأدوية يضعون على الأدوية المنتهية صلاحيتها تواريخ جديدة.

وإن وزارة الصحة اكتشفت وجود ١٤٦٠ دواء غير مطابق للمواصفات من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٣).

في موضوع الغذاء تحدث الوزير عن تزوير انتهاء الصلاحية على كثير من المواد التموينية كالمعلبات ووجود مخالفات في مجال التخزين والتبريد والتغليف.

قد قام بعض الكتاب بمهاجمة وزير الصحة لكشفه هذا الفساد، كما قاموا بالدفاع عن تجار الأدوية الفاسدين باعتبار أن الفساد ظاهرة عامة وهذا الهجوم كان في حقيقته ودوافعه دفاعاً عن الفساد.

إن كون الفساد ظاهرة عامة تشمل معظم دول العالم لا يقتصر على الأردن لا يبرر الدفاع عن الفساد وعدم معاقبة جرائمه؛ لأن كون الفساد (ظاهرة عامة) لا تكسبه الشرعية، فالأفعال الخارجة على القانون لا تصبح موافقة للقانون إذا ارتكبها مجموعات من الناس.

إن استيراد الأغذية والأدوية الفاسدة من أكبر مظاهر الفساد. لأنها تؤثر في صحة المواطن وتهدد حياة الناس بمخاطر كثيرة.

لذلك كان من الضروري تشديد الرقابة على استيراد الأغذية والأدوية، وتشريع القوانين المتطورة وتحديث المختبرات التي تكشف صلاحية الغذاء والدواء قبل طرحه في

الأسواق، والتصدي للتجار الفاسدين الذين يستوردون هذه الأغذية والأدوية الفاسدة.

وكشف هذا الفساد دليل على قوة النظام وسلامة الحكم، فالنظام القوي هو الذي يحقق في جرائم الفساد يعاقب المفسدين، والنظام الضعيف هو الذي يحرص على إخفاء جرائم الفساد لأنه يخشى أقطاب الفساد وقوتهم، والتجارة تزدهر بوجود النظام القوي القادر على المحاسبة وليس بالنظام الضعيف الذي يتستر على اللصوص.

والتستر على الجرائم خاصة التي تتعلق بصحة الشعب يمثل اعتداء على القانون يوجب معاقبة الجريمة ومعاقبة من يتستر عليها، سواء وقعت الجريمة على سلامة المواطن أو حياته أو شرفه أو اعتباره أو أمواله أو على السلامة العامة أو الأموال العامة، والتستر على الجرائم يؤدي لإضعاف الثقة بالحكومة وعندما تهتز الثقة بالحكومة تخسر الحكومة كل شيء.

إن جرائم الفساد التي تحدث عنها وزير الصحة ليست مجرد (زوبعة) كما وصفها بعض الكتاب إنما هي حقيقة تستند إلى أدلة ومستندات.

والادعاء أن هجوم وزير الصحة على الفساد يمس سمعة الأردن هو ادعاء يستهدف الابتعاد عن الحقيقة، يستهدف الدفاع عن الفساد، فالأردن موقع خصب للسماسرة والوكلاء التجاريين الذين لا يتورعون عن استيراد قمامة العالم على حد تعبير وزير الصحة، ما دام أن الهدف هو تحقيق الأرباح، ومكافحة الفساد لا يمكن أن تكون بالانفعال والعواطف بل بتسليط الأضواء على كافة القضايا التي تمت إثارتها من أجل القضاء على رموز الفساد، حماية لنزاهة الحكم وسمعة الأردن.

إن التباكي على سمعة الوطن وصناعته واقتصاده أمر محزن، فوجود الفساد هو الذي يسيئ إلى سمعة الوطن واقتصاد البلد، والتستر على الفساد هو الذي يمرغ سمعة البلد في الوحل.

إن أسلوب الانفعال وفقدان الأعصاب في مناقشة القضايا الهامة والخطيرة لم يترك من أمر هذا البلد لا قائماً ولا صعيداً فقد هدم القائم وسوى الصعيد.

إذ إن غياب الموضوعية والمنهجية في التفكير وسيطرة العواطف لا يمكن أن تعطي حلا لأية قضية ولا أن تضع حجراً ولو كان صغيراً في صرح الفكر البشري.

وإن استمرار إخضاع الموضوعية لمستلزمات الظرف والابتعاد عن التحليل والتخطيط إنما يعني انزواء الفكر عن أداء دوره التصحيحي، لتحل محله أساليب التهريج و (المزايدة) التي طحنت هذا الشعب وأبقته في زمرة الشعوب المتخلفة.

والقول بأن تصريحات وزير الصحة تنطوي على تقييم غير علمي لواقع الفساد هو قول إنشائي وانفعالي، فكشف الفساد لا يحتاج إلى تقييم علمي فلسنا بصدد دراسات جامعية حتى يتم تقييمها بشكل علمي.

فالفساد هو جريمة تتضمن القيام بتصرفات مخالفة للقانون، والإثراء على حساب الشعب، ونهب أمواله، وكشف ذلك لا يحتاج إلى دراسات أكاديمية، وإنما يحتاج إلى اليد القوية الشريفة التي لا تخشى أحداً.

إن أحدا لا يريد أن يصدق أن الزمن قد تغير، وأن الوعي السياسي لدى الناس قد ارتفع، وأن المجتمع بأسره يرغّب في معرفة الحقيقة.

وإن اللجوء إلى أسلوب التهييج والانفعال أصبح مرفوضاً. وإذا كان بإمكان أي إنسان أن يقول كلاما إنشائيا لا قيمة له فإن شرائح كثيرة من المجتمع تستطيع أن تتقصى الحقائق، وأن تحلل الأمر بكل موضوعية.

إن الفساد موجود في كل مكان، ولا يحتاج الأمر لأدلة خطية، ومستندات كتابية لإثباته فعندما يرتكب شخص جريمة لا يعطي إيصالا قبل ارتكابها ولا بعده.

إن الموضوعية تقتضي أن تتم مناقشة هذه القضية بكل تجرد، وأن يكون الفكر سلاحا فعالاً في معركة البناء والتطوير في القضاء على الفساد.

٢ ـ استيلاء الوزراء على أراضي الدولة.

قام أحد وزراء حكومة الشريف زيد بن شاكر بالاستيلاء على آلاف الدونمات من أراضي الدولة قرب منطقة الأزرق، كما استولى على أراضي أميرية في منطقة الوسط[1]

---

(١) نشرت مجلة شيحان في عددها الصادر بتاريخ ٩٦/٤/١٢ هذا الخبر كما يلي (علمت شيحان عن قيام وزير سابق بحفر

ورغم نشر هذا التصرف الذي ارتكبه الوزير في الصحف إلا أن أحداً لم يتخذ أي إجراء وبقي الوزير يضع يده على هذه الأراضي التي استولى عليها.

٣ ـ استيراد مواد غذائية فاسدة.

كثيراً ما يتم استيراد مواد غذائية فاسدة من الخارج ويتم دخولها البلاد ولعل أكبر مثل على هذه الصورة من الفساد باخرة القمح الفاسد الأمريكي التي تم استيرادها في عام ١٩٩٩ ولدى وصولها ميناء العقبة تشكلت لجنة حكومية لاستلامها وتبين من تقرير لجنة الاستلام الأولى المشكلة من أربع وزارات أن شحنة القمح مصابة بحشرات حية وفئران وجرادين حية.

وعندما أثيرت هذه القضية في مجلس النواب تم الإيعاز للمسؤولين بخلط هذه الشحنة بكميات أخرى من القمح السليم.

قد تبين أن محاولات الحكومة لتمرير هذه الشحنة الفاسدة كان وراءها شبهات فساد لآثارها السلبية في إعادة توزيع الموارد بشكل غير صحيح غير عادل فهي لا تؤدي إلى زيادة ثروات المسؤولين فقط، بل تؤدي أيضا إلى زيادة فقر الشعب الكادح الذي كان يجب أن تذهب هذه الأموال إلى رفع مستواه المادي وتخفيف المعاناة عنه.

وقد تشكلت لجنة برلمانية من مجلس النواب قدمت تقريراً للمجلس جاء فيه

(عند استلام الباخرة في ميناء العقبة تم الكشف عنها بتاريخ ١٩٩٩/١٠/٥ من قبل لجنة الاستلام الأولى .

تبين من تقرير اللجنة أن هناك إصابات من القمح تتمثل في وجود حشرات حية وفئران حية وطلبت اللجنة تعقيم الشحنة مرة أخرى وتم ذلك في ميناء العقبة.

قامت اللجنة بالكشف مرة أخرى وطلبت بعدم التخليص على العنابر ١،٢ في الباخرة وذلك لوجود جراذين حية قبل التعقيم وجراذين ميتة بعد التعقيم، وذلك أن المظهر العام

بئر ارتوازي في منطقة الصحراء الشرقية على مساحة آلاف الدونمات مستخدماً معدات تابعة للدولة رغم الحظر على حفر الآبار وأشارت المصادر إلى قيام الوزير السابق تملك المساحات الشاسعة للأراضي الأميرية مستخدماً سلطاته الواسعة ونفوذه عندما كان يحمل إحدى الحقائب الوزارية الخطيرة.

للباخرة كان سيئاً جداً. والصدأ كان منتشراً في كل مكان في الباخرة وهذا ما أكد عليه كتاب وزير الصحة بتاريخ ١٩٩٩/١٠/٣١ ولم يتم أخذ عينات من الشحنة في العقبة ليتم فحصها لملاءمة المواصفات القياسية الأردنية. وهذا يؤكده كتاب مدير صحة محافظة العقبة الموجه إلى أمين عام وزارة الصحة بتاريخ ١٩٩٩/١٠/٢٨ الذي يؤكد أن تسرب المياه قد دخل إلى بعض عنابر الشحنة مما سبب تلفاً لكمية ٦٣ طناً.

على أثر ذلك قامت الحكومة من خلال مجلس الغذاء بتفريغ الشحنة، وكان الأولى أن يشكل مجلس إدارة الغذاء لجنة عالية المستوى والتخصص بموجب الصلاحيات المعطاة له بموجب النظام لأخذ عينات والكشف على المواقع وإعطاء تقرير فني وبدلاً من ذلك قامت الحكومة بتفريغ الشحنة في صوامع الجويدة.

وقد أوصت اللجنة برفض استخدام الشحنة المخزنة في صوامع الحبوب للاستهلاك البشري وهذا التقرير يكشف ضعف الحكومة في التعامل مع الفساد وحمايتها للفاسدين.

٤ ـ نهب أموال الدولة

عندما زارت السيدة جوان سبيرو مساعدة وزير التجارة الأمريكي الأردن سنة ١٩٩٤ ذكرت في رد لها على سؤال أحد الصحفيين عن سبب انخفاض المساعدات الأمريكية إلى الأردن بقولها (إن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت معونات مالية كبيرة للأردن ولكنها توقفت عن أي دفع نقدي لأنها تعلمت درساً في الستينات والسبعينات والثمانينات حين تسرب كذا مليار من الأردن لأرصدة خاصة في الخارج).

إن تسرب (عدة مليارات) لأرصدة خاصة من أموال الدولة يعني أن الفساد في تلك الحقبة من الزمن التي أشارت لها مساعدة وزير التجارة الأمريكية كان كبيراً أنه شمل (عدة مليارات) في دولة فقيرة كالأردن يقوم المسؤولون في الحكومة بنهب أموالها وتهريبها لحسابات خاصة خارج الدولة دون خوف من حساب أو عقاب، وتصل الأموال المنهوبة (عدة مليارات) وكان هذا النهب يتم بعدم وضع الحوالة التي ترد للدولة في حساب الخزينة وإنما في حساب المسؤول في البنوك الخارجية.

في غياب القانون في الدولة تكثر أعمال النهب، لأن عدم قيام السلطة الحاكمة بتطبيق القانون يشجع الفساد وغياب القانون يحل (الإرادة الشخصية) التي ليس لها ضابط محل القانون، وما تطبقه السلطة على حالة لا يتم تطبيقه على حالة أخرى مما

يؤدي إلى الفوضى والانفلات.

إن سقوط القانون في الدولة نتيجة فساد السلطة يؤدي إلى مزيد من الفساد؛ لأن الدولة لا ترغب في معاقبة رموز السلطة الذين ينهبون أموالها ويستغلون مراكزهم القيادية في الحصول على المنافع من السلطة فتصبح أموال الدولة مباحة للفاسدين.

٥ ـ الحصول على قروض لم يتم استعمالها.

قامت الحكومة بالحصول على قروض لاستعمالها لتمويل مشاريع معينة لكنها لم تستعمل وقد بلغت قيمة هذه القروض بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٣١ مبلغ ٥٤ مليون دينار وقد تكبدت الحكومة مبالغ طائلة كفوائد لهذه القروض التي لم يتم استعمالها.

٦ ـ التبرع بأموال الدولة.

حدث في الآونة الأخيرة وفي عام ٢٠٠٥ قيام رئيس الحكومة بإعطاء هبات كثيرة من أموال الدولة إلى نواب وصحفيين وموظفين آخرين بلغت الأموال الموهوبة للنواب ثمانية ملايين ولغيرهم سبعة ملايين دينار، وهذا التصرف من شأنه إفساد الضمائر، وإفساد الحياة السياسية إن توزيع أموال الدولة على شكل هبات وعطايا يعوق التقدم ويقف في وجه نمو الدولة وتطورها، لأنه يؤدي إلى ذهاب جزء من أموالها إلى جيوب عدد من الأشخاص بدلا من ذهابها للمشاريع التنموية.

إن الاعتقاد أن الهبات والأعطيات للنواب والصحفيين وعدد من أصحاب المراكز يؤدي لشراء ولائهم للدولة، ويضمن عدم الهجوم على الحكومة هو تصور ساذج؛ لأن من يقبض من هذا الرئيس يمد يده لغيره وبالتالي يقف مع من يدفع أكثر، ومن ثم فإن الهبات والأعطيات ليست ذات دلالة وليست رهانا على صدق الولاء، فالولاء لا يتم كسبه بالمال إذ يجب على الحكومة أن تقوم بتعميق الديمقراطية وإطلاق حرية الصحافة والفكر، وإخراجها من حيز التفكير المباشر والإشراف المالي، عن طريق توزيع الأموال على الصحفيين وتنطلق بها إلى آفاق رحبة تستند إلى القيم الوطنية الأخلاقية وتستمد مقوماتها من الأهداف القومية العظمى تحكمها ضمائر الصحفيين والكتاب المفكرين دون أية وصاية حكومية إدارية أو مالية إلا أن الديمقراطية هي ممارسة قبل أن تكون أوامر وتعليمات، وهي التزام أخلاقي قبل أن تكون التزاماً قانونيا، وهي شرط لنجاح كل الإطارات الأخرى وشرط لنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثم إن السلطة التشريعية كمؤسسة دستورية لا يجوز أن تتعرض للفساد عن طريق تقديم الهبات إلى أعضائها؛ لأن هذه السلطة المفروض أن تكون سلطة رقابة ويكون أحرى بها الكشف عن الفساد وحماية المجتمع من شروره، هذا التصرف ليس له مرجعية في ميزانية الدولة فلا يوجد في ميزانية الدولة بند للهبات فمن أين أحضرت هذه المبالغ التي وصلت إلى ثمانية ملايين دينار للنواب والأعيان وسبعة ملايين دينار للفئات الأخرى وهو تصرف مخالف للدستور إذ لا يجوز التبرع بأموال الدولة إلا إذا أجاز القانون ذلك عملا بنص المادة ١١٥ من الدستور التي تنص على ما يلي (جميع ما يقبض من الضرائب وغيرها من واردات الدولة يجب أن تؤدى إلى الخزانة المالية أن يدخل ضمن موازنة الدولة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ولا يخصص أي جزء من أموال الخزانة العامة ولا ينفق لأي غرض مهما كان نوعه إلا بقانون).

فهذا النص صريح في أنه يقرر أمرين.

الأول ــ أن جميع ما يرد إلى الدولة من إيرادات يجب أن يدخل الخزانة العامة وأن يدخل ضمن موازنة الدولة

الثاني ــ أن لا يجوز صرف أي مبلغ من أموال الدولة ولا أن يخصص لأي غرض إلا بقانون يجيز ذلك. ولذلك فإن التبرع بأموال الدولة سواء عن طريق الهبات أو الإكراميات أو الأعطيات لا يجوز إلا إذا كان هناك نص في القانون يجيز مثل هذا التبرع، ولا يوجد قانون في الدولة يعطي رئيس الوزراء أو أيّاً من الوزراء صلاحية التبرع بأموال الدولة بالهبات والإكراميات.

بل إن الدستور يحظر التصرف بالأموال العامة إلا وفق القانون. وإن ملكية أشخاص القانون العام لأموال الدولة تقتضي ترتيب النتائج القانونية المترتبة على هذه الملكية.

أولها: ــ ألا يفرض على هؤلاء الأشخاص أي تغيير في وضع هذه الأموال أو استعمالها إلا إذا أجاز القانون ذلك صراحة.

ثانيها: ــ إن أي تصرف في الأموال العامة سواء بالبيع أو بالهبة أو أي تصرف آخر دون مراعاة الإجراءات القانونية التي يقرها القانون على هذا التصرف، يترتب عليه بطلان التصرف، ومسؤولية جهة الإدارة عن الأضرار التي تلحق بالدولة من جراء ذلك وهذا يعني

أن الدولة تستطيع ملاحقة الذين تبرعوا بهذه الأموال واستردادها منهم

٨ ـ نهب أموال الشركات والبنوك

إن نهب أموال الشركات التي تساهم فيها الدولة والبنوك يعتبر أحد صور الفساد وأهم أعمال النهب التي وقعت على الشركات والبنوك هي:

أولا ـ الملكية الأردنية

شكلت لجنة نيابية للتحقيق في اختلاسات تمت في مؤسسة الملكية الأردنية أثبتت وجود تجاوزات مالية وإدارية بمئات الملايين من الدنانير، ولكن لم يتم اتخاذ أي إجراء بحق المختلسين نتيجة الضغوط التي تمت ممارستها على رئيس وأعضاء اللجنة التي قامت بالتحقيق. وقد شكلت قضية بيع خمس من طائرات الترايستار من الملكية إلى شركة مولانج الأمريكية أكبر قضية فساد في بيع الطائرات، ففي ١٩٩٧/٢/٥ قرر مجلس إدارة الملكية تفويض الإدارة ببيع خمس طائرات من طائرات ترايستار (٥٠٠) وتكليف المدير العام.

المفاوضة مع شركة ميرلانج الأمريكية التي قدمت عرضاً بالشراء بمبلغ (٦٠) مليون دولار مع المحركات.

وكان مجلس الإدارة وافق في قرار رقم (٢٤٤) على بيع الشركة الأمريكية الطائرات الخمس بمبلغ (٦٠) مليون دولار دون محركات.

ولكنه عاد في قراره رقم (٢٥١) ووافق على بيعها بسعر (٤١) مليون دولار مع المحركات وبيع المحركات الاحتياطية بمبلغ (٥ر٤) مليون دولار للواحد وبيع جزء من قطع الغيار بمبلغ (١ر٤) مليون دولار ويضيف مليون دولار لتقديم باقي قطع الغيار على أن تتحمل الملكية عند تسليمها وبذلك يكون مجموع ما دخل الملكية على حساب هذه الصفقة هو (١ر٤٩) مليون دولار ويتضح أن مبلغ (١ر١٠) مليون دولار لم يعرف مصيرها.

وقد صرح مدير شركة ميرلانج الأمريكية بأن شركته اشترت خمس طائرات من الملكية ترايستار بمبلغ (١٥) مليون دولار لكل طائرة مما يؤكد أن الطائرات تم شراؤها بمبلغ (٧٥) مليون دولار إذن يكون الفارق هو (٢٥،٩٠٠) مليون دولار مجهولة المصير.

ثانيا ـ بنك البتراء

تمت اختلاسات كبيرة في بنك البتراء وقد حاول أعضاء في مجلس النواب فتح هذا

الملف ومحاسبة المسؤولين في البنك عن الاختلاسات التي تمت وأدت إلى انهيار البنك وإفلاسه إلا أن الضغوط لعدم فتح الملف كانت هي الأقوى، وقد قام البنك المركزي بدفع مبلغ (٣٤٨) مليون دينار لبنك البتراء من أجل تسديد التزاماته تجاه أصحاب الودائع. وقد تمكنت لجنة التصفية من تحصيل مبلغ ١٣٧ مليون دينار تم تحويل ١٢٨ مليونا منها للبنك المركزي لتسديد جزء من المبلغ الذي قام البنك المركزي بتحويله لبنك البتراء وبقي البنك المركزي دائنا بمبلغ ٢٢١ مليونا.

ثالثا ـ شركة الفوسفات

تمت عمليات اختلاس في شركة الفوسفات بحيث تعرضت لخسائر مالية كبيرة ووصلت ديونها إلى أربعمائة ألف دينار، ولم يتمكن أحد من التحقيق وكشف هذه الجرائم ومحاسبة المسؤولين عنها.

رابعا ـ استغلال أموال البنوك

إن ظاهرة استغلال أموال البنوك للاتجار في العملة والمضاربة في البورصات الأجنبية أدت إلى خسائر هذه البنوك لأموال طائلة؛ إن عددا من البنوك كانت تقوم بمنح القروض بلا ضمان أو بضمانات وهمية، وكانت نتيجة ذلك هي خروج أموال كثيرة من هذه البنوك والتوقف عن الوفاء بالتزامات العملاء، كما أن منح القروض والتوسع فيها دون مراعاة لنسب الأمان من أجل تحقيق الأرباح دون دراسة لجدية المشاريع التي تذهب لها القروض، فظهرت في السوق عمليات ائتمانية لعملاء تفوق إمكانياتهم الفعلية، وبذلك يخرج الائتمان عن الطريق الصحيح المطلوب وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبفتح وسيلة لتخريب الاقتصاد القومي.

٧ ـ استغلال الوظيفة

كان عدد من الوزراء وكبار المسؤولين في مختلف الحكومات الأردنية يستغلون مناصبهم في الإثراء غير المشروع، كان يتم استغلال الوظيفة بإحالة مسؤول العطاءات على شركات مقابل حصة من الأرباح مثل: تلزيم مدير أمن عام شركة المقاولات مسجلة باسمه واسم شقيقه وابنه عطاءات مباني تعود للأمن العام، وصيانة سجن الجويدة العائد للأمن العام ومباني أنشئت لتسكين خدمات الشرطة العراقية لهذه الشركة، كما أحيل عطاء مبنى شرطة النجدة الذي تمت إحالته بمبلغ خمسة ملايين دينار لشركة أحد المتنفذين مقابل

حصة من الأرباح عادت لعدد من المسؤولين وتمت هذه الصفقات الفاسدة أثناء تولي مدير الأمن العام لمنصبه بجرأة قل نظيرها، وكانت الحكومة الكويتية قدمت شحنة من النفط للحكومة الأردنية بلغت قيمتها (٧٤) مليون دولار إلا أن الحكومة الأردنية قامت ببيعها، وقد أثير أمر هذه الشحنة في البرلمان الكويتي وكذلك في مجلس النواب الأردني ووعد رئيس الحكومة الأردنية آنذاك فيصل الفايز بأنه سيتم توريد قيمة هذه الصفقة للخزينة ولكن لم يتم ذلك.

وتمت إحالة عطاء طريق سلحوب جرش من قبل وزير الأشغال سنة ٢٠٠١ على إحدى شركات المقاولات وأحيل عطاء الإشراف على هذه الأعمال على مكتب استشارات تعود ملكيته لزوجة وزير الأشغال آنذاك سنة ٢٠٠١. وتمت إحالة عطاء الإشراف على أعمال مستشفى الأمير حمزة من مكتب عمان للاستشارات التي تعود ملكيته لزوجة وزير الأشغال. وقد أصدر الوزير ١٩ أمراً تنفيذياً لهذا العطاء وتم تحديد مدته سنتين. وقد أحال وزير الأشغال العامة في حكومة نادر الذهبي سنة ٢٠٠٨ مشروع إنشاء (سكن كريم) على شركته الخاصة بسعر يزيد كثيراً عن سعر السوق إذ تمت الإحالة بسعر (٤٠٠ ــ ٤٥٠) ديناراً على البناء في حين أن سعر السوق لا تزيد على (٢٦٥) ديناراً مما دفع رئيس الوزراء لسحب المشروع من شركة الوزير.

٩ ــ فساد المياه

في عهد حكومة عبد السلام المجالي تم إسقاء المواطنين في عمان بمياه ملوثة بالبكتيريا والطحالب والمواد العضوية والديدان، وقد تشكلت لجنة من مجلس النواب برئاسة المهندس سلامة الحياري قدمت تقريراً للمجلس جاء فيه (لقد تبين للجنة أن المشكلة التي حصلت في محطة زي كانت نتيجة عن تغيير نوعية المياه القادمة من طبريا وزيادة المياه الإضافية والمحملة بالمواد العضوية والطحالب بكميات كبيرة جداً لم تكن المحطة مؤهلة لاستقبالها استعداداً لتغيير نوعية المياه القادمة.

وترى اللجنة أنه تم تعامل الجهات المسؤولة عن المياه مع هذه المشكلة بطريقة بعيدة عن المصداقية والشفافية وعدم مصارحة المواطنين بالحادث وأسبابه، وطرق تلافيه، ومنع تكراره، وقد يكون ذلك باقتناع عن عدم الرغبة في إثارة الرعب عند المواطنين إلا أن ذلك تبرير غير مقبول ومرفوض تماماً حين يتعلق الأمر بحاجة أساسية للمواطن تؤثر على

صحته وتفقده الثقة بالإدارة وبكل إجراءات الحكومة إلى أهمية الدراسات الجادة والمسؤولة حول نوعية المياه التي تصل إلى المواطنين وبيان الآثار الناجمة عن جميع الملونات الموجودة بما فيها مركبات كيماوية لها أثر خطير على صحة الناس خصوصاً وأن الحكومة لم تقم بتزويد اللجنة بجميع التحاليل الكيمياوية والتي تتعلق بمادة الميثان الثلاثي T . T . H . M . S والتي طلبتها اللجنة وكررت طلبها والمتعلقة في تركيب هذه المواد في شبكات التوزيع على المواطنين بشكل عملي ودقيق الأمر الذي يعني محاولة الحكومة إخفاء بعض الحقائق وإضعاف دور المجلس في الرقابة البرلمانية على أعمالها وتمنت اللجنة لو أن لجنة التحقيق التي تم تشكيلها كانت محايدة أو تم إشراك القطاع الخاص بها، وفي هذا المجال فإن اللجنة تطلب إلى المجلس الكريم القيام بمسؤوليته الرقابية الكاملة للحكومة عن تصرفاتها وإجراءاتها. ولكن المجلس لم يمارس دوره في مسؤوليته الرقابية التي منحها له القانون والتي طلبتها اللجنة.

١٠ ـ شراء المعدات القديمة

أن هناك صورة أخرى للتلاعب بأموال الدولة وهي القيام بشراء معدات أو آلات صناعية قديمة ويتم حساب ثمنها باعتبارها جديدة بسعر أعلى من السعر الحقيقي لشرائها مقابل الحصول على فوائد مادية مما يؤدي لعدم كفاءة هذه الآلات والمعدات عند تشغيلها وارتفاع تكلفة صيانتها وقصورها عن العمل في كثير من الأحيان، وبالتالي تؤدي إلى إنتاج ضعيف مما يسمح بوجود حملات التشكيك في كفاءة القائمين على أمور الجهة التي قامت بشرائها ومدى أمانتهم وفي الجدوى الاقتصادية للمشروع وينتج عن ذلك إضعاف الاقتصاد القومي وتخريبه.

١١ ـ ممارسة المسؤولين للأنشطة الاقتصادية:

إن هناك مجموعة من الشخصيات السياسية التي تتولى مسؤولية الحكم تمارس أنشطة اقتصادية بأسماء الأبناء والزوجات وهي تتولى عن طريق مناصبها تمرير الصفقات غير المشروعة.

وهذه الشبكة من المسؤولين تقف خلف الأزمات التي تحدث في الدولة بين كل حين وآخر.

بل إن عدداً من الشخصيات السياسية تمارس أعمال التجارة وهي تتولى مناصبها الرسمية.

١٢ ـ هيمنة السلطة التنفيذية على القضاء

إن هيمنة السلطة التنفيذية على القضاء هي عامل أساسي في إضعافه إذ تجعل القضاة يخشون نفوذ هذه السلطة ويحكمون خلافاً للقانون ووفقاً لرغبة هذه السلطة.

في الأردن عندما أصدرت محكمة العدل العليا سنة ١٩٩٨ قراراً بعدم دستورية قانون المطبوعات والنشر المؤقت الذي أصدرته حكومة المجالي قامت هذه الحكومة بالضغط على المجلس القضائي لإحالة رئيس محكمة التمييز الذي كان رئيساً لمحكمة العدل العليا على التقاعد وتم ذلك فعلاً.

وتدخلت هذه الحكومة في عدد كبير من القضايا كان أبرزها قضية (بيع الأطفال) حيث اختار وزير العدل آنذاك رياض الشكعة ثلاثة قضاة من محكمة الاستئناف من أصدقائه لنظر هذه الدعوى لدى محكمة الاستئناف وقامت هذه الهيئة بإصدار القرار وفقاً لرغبة الوزير.

وجاء في التقرير الذي أصدرته الحكومة الأمريكية عام ١٩٨٩ عن حقوق الإنسان أن وزارة العدل تحاول أن تجعل النظام القضائي في خدمة السلطة التنفيذية، وهناك مزاعم قوية أن عدداً من القضاة يتم نقلهم من محكمة إلى أخرى أو من مكان لآخر مؤقتاً بغية التأثير في سير قضية ما أو إجراء ما وفي ساعة واحدة على الأقل قام وزير العدل بتشكيل محكمة استئناف خاصة أوكل إليها التعامل مع قضايا تخص مسؤولين متنفذين في المجتمع ارتكبوا مخالفات تتعلق ببيع الأطفال إلى متبنين أجانب وذلك لتحاشي وقوفهم أمام محكمة الاستئناف المعتادة).

إن هذا التقرير على قدر كبير من الخطورة لأنه يتضمن وقائع حقيقية وصحيحة عن الدور الذي مارسته وزارة العدل آنذاك في ممارسة الضغوط على القضاء فاستقلال القضاء كان عقبة نفسية أمام الحكومة الأردنية، إن القضاء المستقل هو الذي يضمن حقوق المواطنين وحرياتهم ويقف مع الحقوق والحريات ضد الظلم أياً كان مصدره ومع التغير الذي ينقل الشعب إلى مرحلة أكثر تقدماً

وبوقف حركة انتهاك القوانين

يقضي على الفساد ويرفع المعاناة عن الكادحين

محاربة الفساد لا يقدر عليها غير القضاء المستقل الشجاع الذي يستطيع أن يقف

في وجه رموز الفساد وحماته من الزعماء وأبناء الزعماء الذين أصبحوا نجوماً ساطعة في عالم التجارة.

القضاء المستقل هو الذي يستطيع محاربة لصوص الفساد الكبار قبل الصغار الذين يعتدون على المال العام، ويعمق الحس القومي ويصعد طموح الشعب للإسهام في بناء الدولة وانتزاع حقوق أكثر عدلاً.

والأمم المتحضرة هي التي تحرص على استقلال القضاء وحتى تؤدي العدالة للمواطنين دون عقبات، وحتى تصان الحقوق والحريات.

فاستقلال القضاء هو الذي يحمي مسار العدالة في المجتمع برفع الظلم والجور عن الأفراد وإعطاء كل ذي حق حقه.

وانتهاك استقلال القضاء له سبب جوهري هو أن الديمقراطية في الدول العربية ليست أصيلة.

وعندما لا تكون الديمقراطية أصيلة في الدولة فإن استقلال القضاء لا يمكن أن ينمو ويزدهر إذ لا يجد مناخاً صالحاً في ظل الدكتاتورية والقمع.

وعندما تضطهد الدولة القضاء تنعدم العدالة؛ فالعدالة لا يمكن أن تتحقق في ظل الاضطهاد الذي يؤدي إلى انعدام البعث الفكري وسيطرة (النقل) و (التقليد) و (الجمود).

إن تحقيق العدالة أمر بالغ الأهمية للمواطنين، هو يعلو على كافة القضايا الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإذا كانت العدالة مطلباً عسير المنال اختل الأمن في الدولة.

إن حجر الزاوية في أي نظام ديمقراطي حقيقي يكمن في قدرته على التنظيم والتطوير لكافة مرافق الدولة، وفي وضع الضمانات القوية للحيلولة دون التسيب.

فإقامة العدل هي رسالة الحاكم ولا سبيل إلى ذلك إلا من خلال أجهزة قضائية قوية مقتدرة.

١٣ـ الحصول على العمولات

تبيح النظم التجارية المعمول بها في الخارج دفع عمولات إلى العملاء في المعاملات التجارية ذات القيمة الكبيرة ويعتبر ذلك أمراً مشروعاً في الدول الأجنبية من أجل ترويج منتجاتها مع إعطاء الضمان الكافي بوضع العمولات في حسابات سرية في البنوك الأجنبية

في ضوء ذلك أصبح ملموساً أن كثيراً من الصفقات التي تتم بين الشركات الكبيرة لشراء معداتها وآلياتها ومصانعها وبين الموردين الأجانب تخصص فيها عمولات يتقاضاها المفاوضون، وتحجز هذه العمولات في البنوك الأجنبية في حسابات سرية، وقد ساعد على ذلك أن الأجهزة المتحكمة في التفاوض تكون هي الجهة المختصة في البت في العروض وهي الموكل إليها عمليات التعاقد والتنفيذ. ويترتب على ذلك أن المورد الأجنبي يحصل على سعر مرتفع لثمن المواد المباعة بموافقة المسؤولين في الشركة المفاوضة نتيجة زيادة حجم العمولات المستحقة لهم ولعل هذا السبب هو الذي أدى إلى خسارة كثيرة من الشركات الكبيرة في الأردن وهذه الأفعال يجب معاقبة المسؤولين عنها لأنها تتمثل في الاستغلال والرشوة والتلاعب بعمليات الاستيراد مما يقع ضرره على الاقتصاد القومي.

إن الحصول على العمولات هو أحد مظاهر الفساد وفي حالات عديدة كان الحصول على العمولات من الشركات المنتفعة التي تقوم باستيراد أو تصدير المواد لقاء السماح باستيراد مادة الفيول من العراق والقيام ببيعه للحكومة الأردنية ويشترك عدد من المسؤولين بقبض العمولة لقاء تمرير صفقات الفيول العراقي وهذه المادة يتم استيرادها من العراق من قبل أحد التجار الذي يبيعها لعدد من المتنفذين الذي يقوم ببيعها لشركة مصفاة البترول وهؤلاء المتنفذون قاموا بعمل شركة وهمية ليتم البيع والشراء باسمها للتغطية على تصرفاتهم وتم إعفاء هذه الشركة من الرسوم الجمركية ومن الضريبة العامة على المبيعات.

وكانت الحكومة العراقية تقدم بواخر نفط للحكومة الأردنية وفي سنة ٢٠٠٤ قدمت باخرة اسمها (اختلاس رس ميرس) محملة بالنفط ولما كانت مواصفات هذا النفط لا تطابق مواصفات مصفاة البترول في الأردن قامت الحكومة بعرضها للبيع فتقدمت شركة (ليكس أوبل) لشرائها بسعر (٢١) دولار للبرميل وتبلغ قيمتها (٦٠) مليون دولار، وتم تحويل المبلغ لحساب وزارة الطاقة بواسطة البنك العربي، إلا أن وزارة الطاقة لم ترسل المستندات والوثائق الخاصة بالصفقة للبنك العربي، ولدى مراجعة الوكيل للوزير طلب منه الوزير زيادة السعر نصف دولار للبرميل فوافق الوكيل إلا أن وزارة الطاقة قامت ببيع الباخرة إلى شركة أخرى وبسعر أقل نتيجة للحصول على عمولات لعدد من المسؤولين.

١٤ ـ تحويل المشاريع العامة إلى المنفعة الخاصة.

قد يظهر الفساد بقيام المسؤولين بتحويل المشاريع العامة إلى المنفعة الخاصة؛ فالمخصصات التي ترصد لشق طريق عام يتم تحويلها لكي تمر هذه الطريق بجوار عقارات أحد المسؤولين فترتفع قيمتها، وكثيراً ما تم تحويل فتح الشوارع بهذا الأسلوب الذي يؤدي إلى إساءة استخدام الموارد والأموال المخصصة للمشاريع العامة لتخدم منافع شخصية لأصحاب النفوذ.

١٥ ـ نقل مواد كيماوية للعراق.

اتهمت الحكومة الأمريكية الحكومة الأردنية بخرقها قرارات مجلس الأمن بفرض الحصار على العراق من خلال السماح بتهريب ستة آلاف طن مواد كيماوية تستعمل لتكرير النفط، وقدمت الحكومة الأمريكية وثائق بأرقام السيارات وتواريخ نقلها للمواد الكيماوية من عمان إلى بغداد عبر أذونات خاصة موافق عليها من الحكومة الأردنية ومن وزارة المالية وموقعة من وزير المالية شخصياً وكان تم إعطاء هذه الأذونات الخاصة لأشخاص محسوبين على رئيس الحكومة.

١٦ ـ الرشوة

أثار أحد النواب في دولة البحرين أمام البرلمان البحريني قيام أحد مسؤولي شركة أمنية للاتصالات السلكية واللاسلكية في البحرين والتي تمتلك الحكومة أسهماً كبيرة فيها بدفع رشوة مقدارها ٣٠ مليون دولار لأحد المسؤولين في الأردن من أجل الحصول على رخصة للعمل في الأردن كانت الشركة دفعت للحكومة الأردنية مبلغ أربعة ملايين دولار مقابل الترخيص وقامت ببيع الترخيص إلى شركة بتلكو البحرينية بمبلغ (٤١٥) مليون دولار مما جعل النواب في الأردن يستجوبون الحكومة عن ظروف وسعر بيع الترخيص الذي يزيد على (٤٠٠) مليون دولار.

١٧ ـ تهريب الأموال.

في سنة ٢٠٠٦ قام مدير إحدى الدوائر آنذاك بتهريب ستة حقائب مليئة بملايين الدولارات من أمريكا إلى الأردن عندما كان عضواً في وفد رسمي وقد أعطيت له هذه الأموال من أجل القيام بعملية غسيل لها، وقد تم تفتيش منزله وضبط هذه الحقائب وتقرر عزله من وظيفته.

وكان يجب تقديمه للمحاكمة لإساءته لسمعة الأردن وارتكابه جريمة تهريب أموال غير مشروعة واستغلاله منصبه الرسمي.

❖❖❖❖❖

الفصل الثاني عشر
في أوغندا

في سنة ١٩٨٦ تولى رئيس الحكومة يوري موسيفيني السلطة، وكان الفساد يسيطر على كافة مؤسسات الدولة. وكان شعار الحكومة (القيادة النظيفة) قامت بتطهير كافة المؤسسات من المختلسين والمرتشين، وكبح جماح الفساد، وتقديم عدد كبير من هؤلاء للمحاكمة.

وتم تفعيل قانون منع الفساد لسنة ١٩٧٠ وضبطهم، واعتقالهم، واستجوابهم، وتمت محاكمة عدد من المسؤولين بجرائم الفساد[١].

وفي سنة ١٩٨٩ تم طرد ١٢١ موظفاً من موظفي الجمارك بسبب تورطهم في عمليات فساد كما تم طرد عدد آخر من المسؤولين[٢].

❖❖❖❖❖

الفصل الثالث عشر
في أندونيسيا

ينتشر الفساد في إندونيسيا انتشاراً واسعاً، ازدادت سعة الفساد أثناء حكم سوهارتو الذي استغل السلطة في الإثراء السريع حتى وصلت ثروته عدة مليارات من الدولارات.

وقد تبين أنه قام باختلاس ١٥ ـ ٣٥ مليار دولار أثناء فترة حكمه من أموال الدولة الفقيرة.

---

(١) راجع كتاب الفساد والاقتصاد العالمي ترجمة محمد جمال الإمام ص١٨٦.

(٢) راجع كتاب الفساد الاقتصاد العالمي المرجع السابق ص١٩٢.

وقد امتد الفساد إلى خدمات الجمارك، حيث كان موظفو الجمارك يقبلون الرشوة من أجل التخليص على البضائع بتقدير قيم متدنية لها مما أدى برئيس الدولة أن يتفق مع شركة سويسرية خاصة لتتولى القيام بواجبات الوكالة الحكومية[1].

بالإضافة إلى أن الحكومة قامت باستغلال أموال البنوك التي تملكها في تأسيس مشاريع لكبار المسؤولين في الدولة والموافقة على عدم تسديد القروض بالعملات الأجنبية. رغم أن حظر القوانين على هذا الاقتراض أدى لهبوط قيمة العملة المحلية وانهيار النظام المالي.

وقد تم اتهام وزير شؤون البحرية والسيد روضمين داهوري في قضية كسب غير مشروع بأن أمر مروؤسية بجمع ١،٨ مليون وتوزيعها على أعضاء البرلمان، والأحزاب بصورة غير قانونية واتهم أيضاً بتلقي أموال ومواد عينية هدايا مثل سيارة.

قامت شركتان ألمانيتان بدفع رشاوي لأحد المسؤولين في شركة حكومية بلغت قيمتها (٢٠%) من قيمة عقد إنشاء مصنع للفولاذ[2].

ولا تتمتع المحاكم في أندونيسيا بأية فعالية بسبب فساد القضاة وعدم كفاءاتهم؛ إذ تنتشر الرشوة في صفوف القضاة بشكل واسع.

وقام سوهارتو رئيس الدولة في أندونيسيا بإحالة مشاريع ثم خصخصتها على شركات يديرها أولاده ومعاونوه[3].

وتم اعتقال محافظ البنك المركزي برهان الدين عبد الله من قبل لجنة القضاء على الفساد بتهمة اختلاس (١١) مليون دولار من أموال البنك المركزي، وتم اعتقال اثنين آخرين من المسؤولين في البنك المركزي بتهمة تقديم رشاوي لمسؤولين سياسيين.

❖❖❖❖

---

(١) راجع كتاب الفساد والحكم سوزان روزاكرمان صفحة ٤٦.

(٢) راجع كتاب الفساد والحكم المرجع السابق ص٦١.

(٣) راجع كتاب الفساد والحكم ص٢١٢.

الفصل الرابع عشر
في ألمانيا

كانت ألمانيا غارقة في الفساد فكانت تسمح لشركاتها بدفع الرشاوي للمسؤولين خارج الدولة، من أجل تسهيل بيع منتوجاتها. وكانت تسمح لهذه الشركات بخصم الرشاوي من أوعيتها الضريبية.

وانتشر الفساد بين المسؤولين في الحكومة. وكانت أكثر قضايا الفساد انتشاراً قضية شركة آدم أوبل التابعة لشركة جنرال موتورز التي كان مسؤولوها يتقاضون رشاوي من الموردين لها.

وكانت شركة صناعة البناء الألمانية تدفع رشوة مقدارها عشرة مليارات مارك سنوياً للمسؤولين في الحكومة.

وتم دفع رشاوي للمسؤولين من أجل كسب عقود قيمتها (٢،٥) مليون مارك من أجل بناء الجناح رقم (٢) لمطار فرانكفورت[١] وقد أدى التحقيق في قضية الرشوة إلى اعتقال خمسة من المسؤولين ووضع عشرين رهن التحقيق.

❖❖❖❖

الفصل الخامس عشر
في فرنسا

تم اتهام أربعة عشر موظفاً في الدائرة البحرية لنهر السين بالفساد في قضية عقود شراء أجهزة حاسوب مما أدى لخسارة الحكومة خمسين مليون فرنك[٢].

---

(١) الفساد الحكم سوزان روز اكرمان المرجع السابق ص٦٢.

(٢) الفساد والحكم سوزان روز اكرمان المرجع السابق ص٦٢.

كما اتهم آلان جوبيه رئيس وزراء فرنسا السابق بالحصول على شقة مملوكة لبلدية باريس بأجور منخفضة، وقام بإجراء إصلاحات بها على حساب بلدية باريس.

واتهم بيير يولو وهو رئيس وزراء سابق بالحصول على قرض دون فوائد من رجل أعمال متهم بالفساد وأدت هذه القضية إلى انتحار هذا الرئيس[1].

❖❖❖❖

الفصل السادس عشر
في بلجيكا

إن جرائم الفساد في بلجيكا تجتاح كثيراً من مرافق الدولة

ففي سنة ١٩٩٥ تم توقيع عقد من الحكومة البلجيكية وشركة داسولت Dassault البلجيكية لتجهيز ثمانين طائرة حربية من طراز اف ١٦ لخوض الحرب الإلكترونية بقيمة مليار فرنك فرنسي وبعقد تكميلي لتحديث عشرين طائرة من طراز ميراج. وتم دفع مبلغ عشرة ملايين فرنك فرنسي من حساب شركة داسولت إلى حسابين لاثنين من ممثلي الحزب الاشتراكي البلجيكي بالإضافة إلى عمولات دفعت نقداً.

كما أبرمت الحكومة عقداً لشراء طائرات مروحية من مصانع Agusta الإيطالية عددها (٤٦) طائرة مروحية وقيمة الصفقة مليار ونصف فرنك تم دفع عمولة مقدارها (٨ر٥) مليون وجرى التحقيق في تقديم هذه العمولة غير المشروعة، وتبين أنها أودعت في حساب مسؤولين في الحكومة البلجيكية[2].

وتم اتهام رئيس الحزب الاشتراكي الفنلندي الذي وافق على عقد كارابيس بصفته وزير المالية.

ومثل أمام القضاء إلى جانب شركة الفرنسيتم الصانعة للطائرات كل من الرئيس

---

(١) غسيل الأموال في مصر والعالم المرجع السابق ص٨٤.

(٢) الفساد والاقتصاد ترجمة محمد جمال الإمام ص٥٧.

السابق للحزب الاشتراكي الفرانكوفوني ووزير الدفاع السابق وتسعة أعضاء من وزراء الحزب الاشتراكي اتهموا بالقيام بدور الوسيط في إبرام عقدي كارابيس واكنيوستا.

وقد أصدرت المحكمة البلجيكية أحكاماً على المتورطين في هذا الفساد وهم:

١ـ وزير الدفاع جاي جونمي Guy gonme بالسجن لمدة عامين مع وقف التنفيذ.

٢ـ الرئيس السابق للحزب الاشتراكي جابي سباتير GUY SPTAES بالسجن لمدة عامين مع وقف التنفيذ.

٣ـ صاحب مصنع الطائرات الفرنسي بالسجن لمدة عامين مع وقف التنفيذ لقيامه بدفع عمولات لوسطاء من الوزارات البلجيكية المعينة.

وتم دفع رشاوي بلغت قيمتها (١،٩) مليون دولار لمسؤولين في الحزب الاشتراكي من أجل الموافقة على عقود دفاعية[١].

وقد أدى كشف هذه الرشوة إلى استقالة أربعة وزراء سنة ١٩٩٥ وإلى انتحار رئيس أركان حرب سلاح الطيران.

❖❖❖❖

الفصل السابع عشر
في الباكستان

في عهد حكومة السيدة بوتو تم تكليف شركتين سويسريتين بمهمة التحقق من جميع الواردات الرئيسية للبضائع التي ترد إلى الباكستان، وتم الطلب من هاتين الشركتين دفع عمولات مقدارها ٩% إلى ثلاث شركات هي أوفشور التي يديرها السيد زارداري والسيدة نصرت بوتو وقد حصلت أسرة بوتو على رشاوي مقدارها ١١,٨ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩.

وقد اتهم آصف علي زرداري زوج السيدة بوتو بمجموعة قضايا فساد.

---

(١) الفساد والحكم سوزان روز اكرمان المرجع السابق ص٦٢.

وعندما تولت بنازير بوتو السلطة سنة ١٩٨٨ لاحقتها جرائم الفساد وأسقطتها في سنة ١٩٩٠ وكان سببها هو زوجها آصف علي زرداري الذي استغل منصب زوجته في الحصول على عمولات ورشاوي من عدد من الصفقات المالية والاقتصادية وتم القبض عليه والحكم عليه بالحبس إلى أن تم الإفراج عنه عندما عادت بنازير بوتو للسلطة سنة ١٩٩٦.

وقد أسقط القضاء الباكستاني هذه التهم عن آصف علي زرداري الذي أصبح زعيم المعارضة الجديد في الباكستان بعد مقتل زوجته بناظير بوتو في إطار عفو أصدره الرئيس برويز مشرف بحق بنازير بوتو وزوجها ثم أصبح رئيسا للدولة.

❖❖❖❖

الفصل الثامن عشر
في إسرائيل

تنتشر جرائم الفساد في إسرائيل على نطاق واسع؛ ففي سنة ١٩٩٩ اتهم بنيامين نتياهو بتسديد كلفة أعمال ترميم أجراها في منزله الخاص من أموال دافعي الضرائب، وأنه حاز هدايا تلقاها بصفته رئيسا للوزراء كان يجب أن يعيدها إلى الدولة.

واتهم رئيس الأركان دان حلوتس بقيامه ببيع أسهمه في بورصة تل أبيب خشية انخفاض قيمتها بسبب علمه بخطة الحرب على لبنان سنة ٢٠٠٦ وتوقع نزول قيمة الأسهم وقد تم ذلك فعلا مما أثار عاصفة من الاحتجاجات على تصرف رئيس الأركان.

كما اتهم وزير المالية في حكومة أولمرت وهو أبراهام هيرشزون باختلاس أموال من جمعية نبلى عندما كان رئيس نقابة اتحاد العمال مما دفع المستشار القانوني للحكومة ديني مزوز تقديم طلب لتنحيه عن منصبه.

وتم اتهام عمري شارون نجل رئيس الوزراء السابق ارئيل شارون بالحصول على ستة ملايين شيكل بصورة مخالفة للقانون من أجل مساعدة والده في الانتخابات المبكرة لرئاسة حزب الليكود وتم الحكم عليه بالسجن تسعة أشهر وغرامة (٦٥) ألف دولار ثم جرى تخفيف هذه العقوبة عليه إلى سبعة أشهر وجاء في قرار المحكمة أنه (يجب تطهير البلاد من آفة الفساد العام).

وفي سنة ٢٠٠١ حكم على أربيه درعي الرئيس السابق لحزب شاس المتطرف لليهود

الشرقيين بالسجن ثلاث سنوات بتهمة الفساد وإستغلال الثقة.

وفي سنة ٢٠٠٤ اتهم أولمرت بتلقي رشوة من رجل الأعمال ديفيد إيل في قضية الجزيرة اليونانية[١].

وقام ببيع بيت في القدس إلى المليونير دانيال ايرافر بمبلغ (٢،٧) مليون دولار خلال سنة ٢٠٠٤ بسعر يفوق سعره الحقيقي مرتين، وكان دانيال ايرافر يقدم رشاوي لأولمرت من أجل تحقيق مصالحه الخاصة.

وفي سنة ٢٠٠٨ تم إخضاع أولمرت أثناء توليه منصب رئيس الوزراء للتحقيق في تهم تشمل الاختلاس والرشوة لقيامه بالحصول على مئات الآلاف من الدولارات كرشاوي أثناء توليه منصب وزير ورئيس بلدية القدس وقد أدى التحقيق معه في جرائم الفساد التي ارتكبها إلى استقالته من منصب رئيس حزب أكاديما ومن منصب رئيس الوزراء.

❖❖❖❖

الفصل التاسع عشر
في الجزائر

تعتبر الجزائر دولة مريضة بالفساد

وقد عبر عن انتشار الفساد فيها الرئيس الجزائري عبد العزيز بو تفليقة في خطاب ألقاه في (٢٧) نيسان سنة ١٩٩٩ جاء فيه[٢] (إن الجزائر دولة مريضة بالفساد، وهي دولة مريضة في إدارتها، مريضة بممارسة المحاباة، مريضة بالمحسوبية والتعسف بالنفوذ والسلطة وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة بنهبها بلا ناه ولا رادع.

وإن هذه الأعراض أضعفت الروح المعنوية وأبعدت القدرات، وهجّرت الكفاءات، ونفّرت أصحاب الضمير، وشوّهت مفهوم الدولة وغاية الخدمة العمومية).

---

(١) راجع كتاب عناصر بناء نظام النزاهة الوطني إعداد باسم سكجها ص١١٩.

(٢) راجع كتاب الفساد والحكم الصالح ص٨٣.

ومن مظاهر الفساد في الجزائر قيام الحكومة بتوزيع أراضي تعود للدولة بأسعار رمزية على أصحاب النفوذ السياسي وأنصار الحزب الحاكم.

وفي تصريح لرئيس الحكومة الجزائرية أحمد أو يحيى لمجلة لايوينت بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٩ ذكر عن اختلاس ٢٦ مليار دينار في نهاية الثمانينات و (٥٠٠) مليون يورو تغادر الجزائر سنوياً.

❖❖❖❖

الفصل العشرون
في اليونان

تم توجيه الاتهام إلى شركة إيطالية لقيامها برشوة رئيس الوزراء في اليونان للحصول على معاملة خاصة من أجل شراء شركة الإسمنت الحكومية اليونانية[1].

❖❖❖❖

الفصل الحادي والعشرون
في المكسيك

قامت الحكومة المكسيكية سنة ١٩٩٧ بفصل رئيس مكافحة المخدرات في الحكومة؛ لقيامه بقبول عدة رشاوي، وأغلقت الوكالة المختصة بمكافحة المخدرات لأن الفساد كان طاغياً عليها، وانتشرت الرشاوي في مؤسسات الدولة التي تختص بمنح الرخص والأذونات[2].

كما تبين أن الرئيس السابق لويس منيزا كان يتاجر في المخدرات، وجمع ثروة كبيرة من هذه التجارة، وقد قدم للمحاكمة وحكم عليه بالسجن[3].

---

(١) الفساد الحكم سزان روز اكرمان صفحة ٧٤.

(٢) الفساد والحكم المرجع السابق ص٤٦.

(٣) غسيل الأموال في مصر والعالم المرجع السابق ص٨٤.

الفصل الثاني والعشرون
في فلسطين

تبين من تحقيقات رسمية أنه جرى اختلاس ٧٠٠ مليون دولار من خزينة الحكومة عندما وافقت إسرائيل على تحرير المبالغ التي تدين بها الحكومة الفلسطينية. وبين المدعي العام في فلسطين أحمد المغني وجود حالات فساد تزيد على ٥٠ حالة، وأن المبالغ المختلسة التي تزيد على ٧٠٠ مليون دولار تم تحويل قسم منها إلى خارج الأراضي الفلسطينية[١].

❖❖❖❖

الفصل الثالث والعشرون
في المملكة العربية السعودية

أصدرت وزارة العدل الأمريكية بياناً يدين مدراء شركة هلت ساوث بوريشن في رشوة مدير عام مؤسسة في المملكة العربية السعودية لقيامه بمساندة الشركة في الفوز بعقد تزويد مستشفى يضم ٤٥٠ سريراً بالموظفين والإدارة، وقد حصل المدير العام على رشوة مقدارها مليون دولار[٢]

❖❖❖❖

الفصل الرابع والعشرون
في لبنان

ينتشر الفساد في لبنان بشكل واسع؛ وفي دراسة قام بها الياس سابا منشورة في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية جاء فيها[٣] (لقد كان الفساد معروفاً إلى

---

(١) اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الأوسط ص٦.

(٢) اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الأوسط ص٦.

(٣) الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ص٧٢٩.

درجة القبول به والتسامح معه اعتباره سلوكاً طبيعياً أيام الحكم العثماني إلى درجة التقدر المحلي بانغماس أكبر المسؤولين فيه، ولم يكن الوضع خلال فترة الانتداب الفرنسي أفضل حالاً، وقصة الصحفي الشهير إسكندر رايشي حول رشوة القيادات السياسية في البقاع من أجل أن يفضلوا الانتداب الفرنسي على الانتداب البريطاني مشهورة هي الأخرى.

وبعد الاستقلال وقيام جمهورية الميثاق الوطني لسنة ١٩٤٣ لم يكن الحال ليتحسن كثيراً علماً أن العهد الاستقلالي الأول ١٩٤٣ ــ ١٩٥٢ وصم بحالات فساد واستغلال نفوذ ومحسوبية مشهورة؛ مثل عمليات شراء الذهب لصالح الاحتياطي النقدي الرسمي، واستغلال شهادات الكوتا للاستيراد وأذونات القطع بالأسعار الرسمية، وعمليات احتكار استيراد وبيع القمح والمواد الضرورية الأخرى.

وبعد سقوط العهد الأول قبل انتهاء المهلة الدستورية المحددة نتيجة انقلاب أبيض وقيام عهد جديد استبشر الناس خيراً إلا أنهم سرعان ما أصيبوا بخيبة أمل في الإصلاح ومكافحة الفساد والحكم السوي على الرغم من الوعود البراقة والآمال الكبيرة.

وإذا كان العهد الشهابي ١٩٥٨ ــ ١٩٦٤ قد تميز عن غيره بانحسار آفة الرشوة واستغلال النفوذ لمكاسب مادية إلا أنه اتهم باتساع نفوذ الأجهزة الأمنية خاصة الشعبة الثانية، المخابرات في الجيش اللبناني، وتدخل القوى العسكرية في تفاصيل الحياة السياسية بشكل واسع، وفاضح، وخلافاً للدستور والقوانين والأعراف، الأمر الذي يدخل تحت بند الفساد السياسي بشكل واضح، ولابد هنا من ذكر حالات الفساد المشهورة التي عرفتها جمهورية الميثاق أهمها الالتزامات العامة خاصة الأوتوستراردات، والهاتف الثابت، وصفقات التسلح في الستينات، ومن ثم في الثمانينات في العهد الأخير قبل الطائف.

أما في جمهورية الطائف التي بدأت في العام ١٩٨٩ فإننا من القائلين بأن الفساد السياسي قد بلغ أعلى مستوياته على الإطلاق، فانتشر إلى أوسع الحدود ليطال جميع أوجه النشاطات العامة تقريباً إلى درجة أننا نسمع البعض يقول إن نقابة ثقافة الفساد قد جرى تعميمها في لبنان).

وجاء أيضاً (ليس من المبالغة القول إن الفساد في لبنان اليوم يشمل تقريباً كافة مرافق الحياة العامة، كما أنه تعمم حتى وصل إلى مجالات الحياة الخاصة من اقتصادية واجتماعية، حيث أن أجيالاً بدأت تنشأ على الرغبة في تعلم إتقان ثقافة الفساد كوسيلة فضلى لكسب العيش والترقي الاجتماعي والسياسي، والأفظع من ذلك كله أن الفساد تخطى حدود البلد ليطال حيزاً لا بأس به من العلاقات المميزة.

وجاء أيضاً[1] (اللافت للنظر في موضع الهاتف الخلوي أنه على الرغم من كونه احتكاراً عاماً جرى تخصيصه في البداية عام ١٩٩٤ ثم جرى فسخ العقد مع الشركتين الخاصتين لتتسلمه الدولة، أي أنه جرى تأميمه ثم عادت الدولة وخصخصته كل ذلك خلال عشر سنوات تقريباً، مع العلم أن عمليات التخصيص الأول والتأميم تم التخصيص الأخير جرى في عهد نفس رئيس الحكومة.

❖❖❖❖

الفصل الخامس والعشرون
في زائير

في زائير قام الرئيس موبوتو بوضع ثلث ميزانية الدولة تحت سيطرته، وكان يتصرف بها كيف شاء، وقام بالحصول على ربع الموارد الإجمالية من صادرات النحاس، وكان يتشارك في الأرباح الفاسدة مع كبار موظفيه في الحكم[2].

❖❖❖❖

الفصل السادس والعشرون
في باراغواي

كان الرئيس ستروستر باراغواي يتصرف في كافة أمور الدولة المالية باعتبارها إقطاعية يملكها، نشأ عن هذا الأسلوب في الحكم سلب موارد الدولة له وللمقربين منه، وسمح ستروستر لكبار الضباط بالقيام بتهريب السلع المحظورة والمخدرات وتجارة السلاح.

وثم دفع رشوة من شركتين ألمانيتين إلى مسؤولين في الحكومة قيمتها (٢٠%) من عقود إنشاء مصنع للفولاذ[3].

---

(١) راجع هامش الصفحة ٧٤٢ الفساد والحكم الصالح المرجع السابق

(٢) راجع الفساد والحكم سوزان روز اكرمان المرجع السابق ص٢٠٩.

(٣) راجع الفساد والحكم المرجع السابق ص٦١.

الفصل السابع والعشرون
في الأرجنتين

قامت شركة أي بي إم الأمريكية بدفع رشاوي مقدارها (٦) ملايين دولار لمسؤولين في الحكومة الأرجنتينية، وقد نشأ عن كشف هذه الجريمة قيام الشركة بفصل أحد كبار المسؤولين عن الشركة في الأرجنتين[١].

وقد تم اتهام عدد من المسؤولين في حكومة الأرجنتين في عهد حكم كارلوس منعم منهم وزير الإدارة الحكومية كلوديا بيللو، ورئيس صندوق التقاعد فكتور الدريت، ووزيرة البيئة مكريا الوغاري بتلقي رشاوي من شركة لتفوز بإقامة نظام كمبيوتر لبنك تملكه الدولة وهو بنك ناسيون، كانت الرشاوي بملايين الدولارات[٢].

❖❖❖❖

الفصل الثامن والعشرون
في العراق

صدر تقرير عن الحكومة الأمريكية يؤكد أن الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي ينخرها الفساد، وأنها كانت تمتنع عن إجراء تحقيقات بحق حلفائها السياسيين الفاسدين، وأنها قامت بتجميد أموال مخصصة لمفوضي النزاهة التابعة لمجلس الوزراء والمكلفة بمكافحة الفساد، وأن مكتب المالكي كان يتدخل لإغلاق تحقيقات فتحت بحق سياسيين فاسدين متحالفين مع الحكومة.

وأظهر تقرير نشرته منظمة الشفافية الدولية أن العراق حصلت على درجة متدنية في سلم الفساد وهي الدرجة الثالثة على قائمة أسوأ دول العالم فساداً، يعود ذلك إلى تدفق مبالغ كبيرة إلى العراق من أموال إعادة الإعمار وبسبب ضعف الحكومة واضطراب الحكم.

---

(١) راجع كتاب الفساد والاقتصاد العالمي ترجمة محمد جمال إمام المرجع السابق ص٣٦.

(٢) راجع كتاب عناصر بناء نظام النزاهة الوطني المرجع السابق ص١٣٢.

openkanal.com

وجاء في تقرير نشرته جريدة نيويورك تايمز أن العاطلين عن العمل يدفعون مبلغ خمسمائة دولار رشوة مقابل الدخول في سلك الشرطة.

وذكر الرئيس السابق للجنة النزاهة العامة في العراق القاضي راضي حمزة الراضي الذي استقال من منصبه وفر خارج العراق أنه تم اختلاس مبلغ ١٨ مليار دولار من أموال الحكومة العراقية منذ سنة ٢٠٠٤.

وفي عهد صدام حسين كان يتم تقديم الأموال والهدايا للمسؤولين في الدول العربية ومنها الأردن، وتقديم كوبونات نفط إلى السياسيين والمسؤولين في هذه الدول من أجل تأييد سياسته والإشادة بأعماله.

وذكرت الهيئة العامة لمراقبة الفساد في العراق أنه تم توجيه اتهامات بالفساد لأكثر من ٢٠٠ مسؤول من الحكومة العراقية وأن المحاكم أصدرت إحكاماً بإدانة ٨٦ شخصاً.

وتعتبر العراق ثالث أكبر بلد في العالم من حيث الفساد ولا يفوقها سوى الصومال وسيما نمار

❖❖❖❖

الفصل التاسع والعشرون
في كولومبيا

تم إجراء التحقيق مع اثنين من أعضاء البرلمان في كولومبيا لقيامهما بالاشتراك مع خمس أعضاء آخرين بعمليات فساد لكسب ملايين الدولارات بطريقة غير مشروعة، وقام المدعي العام بالتحقيق مع هؤلاء كما تبين أن مجلس النواب أنفق ملايين الدولارات على عقود مغالى في تسعيرها، وعلى عقود وهمية، وعلى عقود تم منحها لأصدقاء وأقارب أعضاء مجلس النواب[1].

---

(١) راجع كتاب عناصر بناء نظام النزاهة الوطني المرجع السابق ص٥٤.

الفصل الثلاثون
في فنزويلا

الفساد في فنزويلا يشمل كافة مرافق الدولة وخاصة القضاء، وقد قامت حكومة شافيز بصرف (٤٠٠) قاض من قضاة المحاكم في الدولة البالغ عددهم (١٣٩٤) قاضياً، كما شمل التطهير عدداً آخر، وبسبب فساد الجهاز القضائي الشديد الخطورة أصبح المواطنون يقومون بمعاقبة المجرمين بأنفسهم بالاقتصاص منهم بإعدام القتلة ومغتصبي النساء[1].

❖❖❖❖

الفصل الحادي والثلاثون
في بيرو

قام رئيس بيرو السابق البرتو فوجيموري باختلاس أموال من الحكومة مقدارها (٦٠٠) مليون دولار، وتم توجيه خمس تهم له بالفساد.

ثم فر إلى اليابان، ومن التهم التي أسندت له تقديم رشاوي لأعضاء مجلس النواب ثم فر إلى تشيلي وتم القبض عليه فيها وصدر قرار قضائي بتسليمه إلى حكومة بيرو.

❖❖❖❖

الفصل الثاني والثلاثون
في المغرب

جرى اتهام عبد المغيث السليماني عمدة الدار البيضاء وعبد العزيز العفورة محافظ عين السبع بالاختلاس والرشوة والتزوير وإساءة الأمانة، وتم التحقيق معهما وإحالتهما للمحاكمة، وقضت المحكمة في سنة ٢٠٠٦ بحبس السليماني مدة عشر سنوات ومصادرة ممتلكاته[2].

---

(١) راجع كتاب عناصر بناء نظام النزاهة الوطني المرجع السابق ص٦٦.

(٢) راجع كتاب ضد الفساد دور المجتمع المدني في تعزيز الشفافية الصادر عن مؤسسة الأرشيف العربي ص٧٦.

واتهم سعيد اللبار عضو مجلس المستشارين السابق بجرم الرشوة وقدم للمحاكمة وحكم عليه بالحبس مدة سنة مع وقف التنفيذ وغرامة مالية خمسون ألف درهم.

وفي سنة ٢٠٠١ شكل البرلمان المغربي لجنة للتحقيق في تبديد مليار دولار أميركي من بنك القرض العقاري والسياحي، وتبين نتيجة التحقيق أن هناك مجموعة من المسؤولين في المؤسسة المالية أقدموا على استغلال نفوذهم بالتواطؤ مع عدد من المستثمرين وتمكنوا من اختلاس ما يساوي (٤،١) مليار دولار[١].

❖❖❖❖

الفصل الثلاثون والثلاثون
في روسيا

ذكر رئيس وزراء روسيا ميدفيديف أن الفساد في روسيا يشكل تهديداً للدولة ويضر بمناخ الأعمال ويسيء لصورة الدولة، ويقوض الثقة في الحكومة، وأن مستوى الفساد ما زال مرتفعاً للغاية وأنه في سنة ٢٠٠٧ رفعت (١٠٥٠٠) دعوى قضائية متعلقة بالفساد، وأن المجندين يخرجون من الجيش بالرشوة، وأن جوازات السفر الروسية تباع لمهاجرين بشكل غير مشروع، وأن الأطباء يطلبون الرشاوي، وأن المسؤولين عن الرقابة على الشركات يقومون بالتفتيش التعسفي عليها للحصول على الرشاوي، وقد أصدر قراراً بإنهاء هذا التفتيش التعسفي.

❖❖❖❖

الفصل الرابع والثلاثون
في اليمن

ينتشر الفساد في اليمن بشكل ظاهر، وهذا الانتشار يتم في مختلف مؤسسات الدولة، وقد أدى إلى قيام البنك الدولي بتخفيض مساعداته للحكومة اليمنية ليصبح في سنة ٢٠٠٣ مبلغ ٢٨٠ مليون دولار[٢].

---

(١) راجع كتاب ضد الفساد المرجع السابق ص٧٦.

(٢) راجع كتاب ضد الفساد المرجع السابق ص٢١.

الفصل الخامس والثلاثون
في سيشيل

أصدرت حكومة سيشيل قانوناً في سنة ١٩٩٥ يسمى قانون (التنمية الاقتصادية) نص على إعفاء المستثمرين الأجانب من الملاحقة القضائية التي تترتب على أية جريمة يتم ارتكابها لمن يقوم باستثمار أكثر من عشرة ملايين دولار. ويعتبر هذا القانون أكبر مشجع لارتكاب جرائم الفساد إذ يعتبر دعوة علنية للفاسدين ومرتكبي جرائم غسل الأموال لاستثمار أموالهم القذرة في سيشل دون أن يتم ملاحقتهم. وقد أحدث صدور هذا القانون ردة فعل عنيفة لدى كثير من الدول والمنظمات الدولية التي طالبت بإلغائه ومنها اللجنة الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا ومنظمة الأنتربول[١].

❖❖❖❖

الفصل السادس والثلاثون
في سوريا

ارتكبت في سوريا جرائم فساد عديدة فقد تم في سنة ٢٠٠١ رفع الحصانة البرلمانية عن ثلاثة أعضاء من حزب البعث بسبب اتهامهم باختلاس أموال عامة، وتبين أنه تم اختلاس ٥٢ مليون دولار من سنة ٢٠٠٠، ووجهت التهمة بالاختلاس لرئيس الوزراء السابق محمود الزعبي الذي أقدم على الانتحار سنة ٢٠٠٠[٢].

وفي سنة ٢٠٠٨ فرضت وزارة المالية الحجز الاحتياطي على أموال سبعة سوريين

❖❖❖❖

---

(١) راجع كتاب الفساد والاقتصاد العالمي ترجمة محمد جمال المرجع السابق الصفحة ٤٤.

(٢) راجع كتاب ضد الفساد دور المجتمع المدني في تعزيز الشفافية المرجع السابق ص٢٢.

openkotob.com

الفصل السابع والثلاثون
في سنغافورة

تبين أن عدة شركات كانت متعددة الجنسية قامت في سنغافورة برشوة أحد كبار المسؤولين في هيئة الخدمات العامة من أجل كشف معلومات سرية حول العطاءات، وتم تقديم هذا المسؤول للمحاكمة وتم الحكم عليه بالحبس مدة أربعة عشر عاماً[1].

❖❖❖❖

الفصل الثامن والثلاثون
في كينيا

تم اكتشاف عمليات احتيال غير مشروعة على الحكومة لشراء أدوية من وزارة الصحة أدت إلى خسارتها مليون ونصف مليون دولار[2].

وقد تم تقديم خمسة عشر موظفاً يعملون في هيئة الموانئ وهيئة الجمارك لاتهامهم بإخفاء أكثر من ألف سيارة من ميناء تباسا.

كما طالب صندوق النقد الدولي التحقيق في اختفاء ثلاثمائة مليون دولار من البنك المركزي الكيني[3].

❖❖❖❖

---

(١) الفساد والحكم سوزان روز اكرمان المرجع السابق ص٦١.

(٢) الفساد والحكم سوزان روز اكرمان المرجع السابق ص٦٢.

(٣) غسيل الأموال في مصر العالم المرجع السابق ص٨٦.

obeikandl.com

الفصل التاسع والثلاثون
في هولندا

قامت شركة لوكهيد الأمريكية بإعطاء رشوة إلى زوج ملكة هولندا الأمير بيرناردو مقدارها مليون دولار مقابل تسهيل حصول الشركة على عقود بيع طائرات إلى هولندا وقد تمت إدانة الأمير بهذه التهمة وتم إبعاده عن مهامه الرسمية[1].

❖❖❖❖

الفصل الأربعون
في تايوان

ينتشر الفساد في تايوان على نطاق واسع فقد تم اعتقال الرئيس التايواني السابق تشين شوي بيان وزوجته وحكم عليهما بالسجن مدى الحياة بتهمة الفساد، وكان الرئيس المشار إليه اعترف باختلاس أموال وارتكاب جرائم تزوير واستلام رشاوي كما حكم على نجله تشين تشونغ بالسجن مدة عامين بتهمة تبييض أموال.

❖❖❖❖

---

(١) غسيل الأموال في مصر والعالم المرجع السابق ص٨٦.

obeikandl.com